الجزء الأول

جهود ضائعة

obeikan.com

obeikan.com

أدت الحرب العالمية الأولى إلى التركيز على أهمية النفط في العصر الجديد لوسائل المواصلات الآلية، وكثفت البحث عن المخزونات النفطية في الشرق الأوسط، لكنه وعند بداية القرن كانت شركة دارسي للتنقيب(*) (D'Arcy Exploration Company) قد باشرت بالفعل مهمتها الطويلة والمميزة لاستكشاف واستغلال النفط في حقول النفط الفارسية. وبنهاية الحرب العالمية الأولى، التي كانت الحكومة البريطانية خلالها قد حصلت على جزء كبير من أسهمها، تمكنت الشركة من إحراز ربح صاف مقداره ٢,٣٧٨,٣١٣ جنيهاً إسترلينياً، بعد دفع ريع للحكومة الفارسية مقداره ٤٧٩,٣٢٢ جنيهاً إسترلينيّاً عن العام ١٩١٩/ ١٩٢٠م. وبحلول عام ١٩٢٥- ١٩٢٦م ارتفعت هذه الأرقام بالتالي إلى ٤,٣٨٣,٢٣٢ جنيهاً إسترلينيّاً للشركة و ٧٣٤,٣٥٦ جنيهاً إسترلينّاً للحكومة، على أساس إنتاج كلي لـ ٤,٥٥٦,١٥٧ طنّاً من النفط. وتجدر الإشارة بشكل عابر إلى أنه في العام ١٩٥٠م، وهي آخر سنة لشركة النفط "الأنجلو - إيرانية (.Anglo-Iranian Oil company)" التي كان اسمها سابقاً شركة النفط الأنجلو - فارسية(**) (.Anglo-Persian Oil Company) قد بلغ إجمالي الإنتاج النفطي قدراً ضخماً وهائلاً يقارب ٣٢ مليون طن[١]. وفي يونيو عام ١٩٥٧م وبموجب ترتيبات بين شركة النفط الوطنية الإيرانية واتحاد لشركات عالمية (يشمل الشركة الأنجلو - إيرانية للنفط) أعلن أن الإنتاج كان بمعدل ٣٥ مليون طن سنويّاً[٢].

(*) شركة خاصة أسسها رجل الأعمال الإنجليزي الثري وليم دارسي مع مجموعة من الأشخاص بغرض استثمار البترول في الأراضي القريبة من الأراضي الفاصلة بين بلاد فارس والعراق، وحصلت على أول امتياز لها في ٢٨ مايو ١٩٠١م.

(**) تأسست هذه الشركة في عام ١٩٠٩ كشركة جديدة تضم شركة دارسي وشركة بورما للبترول، وفي مرحلة لاحقة امتلكت الحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة وكان ذلك عام ١٩١٤م.

(1) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954),p.150.

(2) *L'Orient* of Beirut,December 2,1957.

لكن هذا التطور وغيره من التطورات في منطقة الخليج كان موجوداً منذ أربعين عاماً، أي عند نهاية الحرب العالمية الأولى نفسها، و لسبب غير واضح، و من المحتمل أنه السياسة المتحفظة لشركة النفط الأنجلو- فارسية وقصر الاهتمام في منطقة الخليج على الأماكن التي يخمن أنها مناطق نفطية، ولم يكن ذلك بالتطور الجديد إذ اتجه اهتمام المنقّبين فيما يبدو إلى التركيز على الجانب الآخر من الجزيرة العربية، حيث الوجود المحتمل للنفط والاقتناع الكامن منذ أمد بعيد بوجود المعادن النفيسة (كالذهب مثلاً) مما شجع البحث عن امتيازات التنقيب. ففيما مضى ومنذ العام ١٨٧٧م والعام ١٨٧٨م كان الخديوي إسماعيل حاكم مصر قد وظّف السير ريتشارد بيرتون(*) لكي يفحص ويقدم تقريراً عن احتمالات وجود المعادن في أرض مدين(**)، التي كانت

(*) ريتشارد بيرتون رحالة بريطاني ويُعدّ من أشهر الرحالة العالميين خلال القرن التاسع عشر، اشتهر كعالم ومكتشف (مكتشف بحيرة تنجانيقا في وسط أفريقيا) ومستشرق. وهو من مواليد إنجلترا عام ١٨٢١م، برع في تعلم اللغات الأجنبية واللهجات المحلية للشعوب حتى بلغت أربعين لغة ولهجة. بدأ حياته كضابط في الجيش البريطاني في الهند ثم ترك الخدمة وبدأ رحلاته في كثير من البلاد في آسيا وافريقيا والأمريكتين كتب بيرتون عن جميع المناطق التي زارها وعن مكتشفاته ٤٠ كتاباً، وترجم العديد من الكتب إلى اللغة الإنجليزية بلغت ٣٠ كتاباً من أشهرها كتاب ألف ليلة وليلة. كما كتب الكثير من الدراسات والمقالات. رحل بيرتون في بعض مناطق الجزيرة العربية وزار مكة والمدينة وكتب كتاب (حج إلى المدينة ومكة - ١٨٥٥م-١٨٥٦م) وصف فيه رحلته إلى الحجاز. كما زار أرض مدين في شمال الحجاز وكتب كتابين عن (مناجم الذهب في مدين) التحق بيرتون بعد سنوات من الترحال في السلك الدبلوماسي وعمل قنصلاً لبلاده في البرازيل وسوريا والنمسا والمجر، وتوفي عام ١٨٩٠م. انظر حوله: الموسوعة البريطانية.

(**) أرض مدين هي أرض مملكة مدين المعروفة في التاريخ القديم، وقد ذكرت في التوراة والإنجيل والقرآن وهي المنطقة الواقعة إلى الشرق والجنوب الشرقي من مكان بلدة العقبة الحالية (الأردن) المعروفة قديماً باسم إيلات وتمتد جنوباً حتى ديدان (العلا) في شمال الحجاز، وواحة البدع القائمة اليوم في شمال الحجاز هي الاسم الحديث لمدينة مدين القديمة.

وحول تاريخ وجغرافية مدين القديمة انظر:

الويس موسل، **شمال الحجاز**، تعريب عبدالمحسن الحسيني. الإسكندرية: مطابع رمسيس، ١٩٥٢م.

تحت الحكم المصري آنذاك؛ حيث أطلقت توصيته المتحمسة للشروع الفوري بالتنقيب والاستغلال الشامل العنان لسيل من التخمينات. لكن خلع الخديوي إسماعيل في عام ١٨٧٩م واستعادة الحكومة العثمانية السيطرة على المنطقة، قد وضع حداً لأية مبادرة مصرية محتملة في هذا السياق. ولم تتخذ أية خطوة في هذا الشأن إلا بعد ست سنوات لاحقة (في العام ١٨٨٥م). عندما "زار المدير الإداري أرض مدين، وبعد ذلك زارها مع السير ريتشارد بيرتون. لم يحدث شيءٌ حتى العام ١٨٩٦م عندما اقترح الأدميرال السير إيدموند كومريل استئناف العمل، ولما كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة فقد صرف النظر عن الاقتراح. وفي عام ١٩٠٥م استطاع المدير الإداري أن يقدم موضوع المشروع للسلطان بمقابل مالي ضخم، ومن ثم تكوّنت الشركة الحالية"[٣].

كانت الشركة المعنية هي شركة «إكس. واي للتنقيب والتطوير المحدودة (X.Y.Prospecting and Developing Syndicate.)» ومقرها (١٥ إينجل كورت، شارع ثروغمورتون، لندن)، وتكونت بهدف الدخول «في اتفاقية شراكة مع حكومة الإمبراطورية العثمانية لتنمية الثروة المعدنية لأرض مدين»[٤]. لم يُكْشف عن شخصية المدير الإداري في الوثيقة المشار إليها بشكل مُحدد، ولكن هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأنه الأدميرال السير هنري وودس باشا (Sir Henry Woods Pasha)، الذي تم تعيينه مع ثلاثة من الأعيان الأتراك أعضاء في اللجنة المحلية العاملة في إستانبول. كانت النقاط الجوهريّة للاتفاقية تتضمن «شراكة مع الحكومة العثمانية لاستغلال المنطقة المحددة، حقوق التنقيب الحصرية لمدة عشر سنوات، والحق خلال هذه المدة في اختيار أية منطقة عمل، أن يكون الإيجار السنوي المستحق الدفع لأية منطقة يتم اختيارها جنيهاً

(3) Report of Managing Director of X.Y.P.&D.Syndicate (1914).

(٤) المرجع السابق.

استرلينيّاً واحداً تقريباً للفدان، بالنسبة للذهب والفضة، و٤ شلنات للفدان بالنسبة للمعادن الأخرى والنفط، وابتداءً من تاريخ الدفع يكون عقد الإيجار سارياً لمدة (٥٠) سنة، وعند نهايتها تؤول منطقة العمل شاملة جميع المباني والمكائن دون مقابل، للملكية الخاصة للحكومة. بالإضافة للإيجار يُدفع للحكومة عشرة في المئة من ربح حِصَص الأسهم الموزعة، ودفع جميع الضرائب والمستحقات مثلما هو مفروض على المواطنين الأتراك، و أي منازعات تنشأ يتعين تسويتها بواسطة التحكيم»[٥].

إن "المقابل المالي المغري المدفوع" ربما كان هبة من نوع ما إلى الأشخاص المعنيين بترتيب الاتفاقية، التي تم توقيعها وختمها بواسطة المدير الإداري في حضور الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، ليتبعها مباشرة تأسيس «شركة البحر الميت للنفط The Dead Sea Oil Company» برأسمال مقداره مليون جنيه إسترليني، لتعمل في المنطقة حول سدوم وعمورة[*] عند البحر الميت. وستتكون شركات لاحقه لتستغل وتستثمر مخزون النحاس في وسط مدين، ومناجم الذهب في جنوبها». وتم دفع مبلغ جيد للجيولوجي الألماني المشهور البروفيسور ماكس بلانكنهورن (Max Blanckenhorn) الذي كان قد درس جيولوجيا الجزيرة العربية لمدة ربع قرن، وكان مرجعاً معترفاً به في ذلك الموضوع حينئذ. لقد تم توزيع نسخة من التقرير القصير الذي أعدّه واسترشد به مديرو شركة إكس. واي، على أعضاء الشركة، مرفقاً بمذكرة تفسيرية لعلمهم. لكن هذه المذكرة التي تم إعدادها وإصدارها بعد تسع سنوات من الاتفاقية المذكورة آنفاً والقرارات التي تبعتها لم تورد أي شيء يتعلق بنشاطات

(٥) المرجع السابق.

(*) ذُكرت قمورة Gomoraah والمقصود عمورة. وسدوم وعمورة مكانان شهيران ذكرا في التوراة والإنجيل ويقعان في منطقة البحر الميت.

أو نتائج عمل شركة البحر الميت للنفط، والتي لم يتم حتى تأسيسها، والشيء نفسه يمكن قوله عن المشروعين الآخرين اللذين تم تصورهما في البداية. وحقّاً لم يتم عمل أي شيء يتناسب مع النوايا الحسنة لمؤسِّسي المشروع، الذين كان هدفهم من إصدار هذه المذكرة هو إعلام الأعضاء أنه "بما أن مشروع العمل الآن قد اكتمل إلى هذا الحد فإن من رأي المدير الإداري استبعاد العامل الشخصي الذي كان سائداً في المشروع طيلة السنوات التسع سنوات الماضية، وسيخلفه كل من السيد جورج كتشن (George Kitchen)، والسيد موري جريفثز (Murry Griffiths) وهما عضوان بارزان في سوق لندن للأوراق المالية، والسيد هيربيرت إل. برومهيد (Hrbert L.Bromhead) الذي كان موظفوه يحتفظون بالسجلات منذ بدء العمل، وأن هولاء كمديرين لشركة مدين المحدودة سوف يقومون بتنفيذ الأعمال اللاحقة المتعلقة بالمشروع»[٦].

أصبح الأمر يبدو «أكثر غرابة» حينما أُعلمنا بصراحة تامة[٧] بأن شركة (مدين المحدودة) سوف تكون في الحقيقة مجرد تغيير لاسم شركة إكس. واي للتنقيب والتطوير وأن أعضاءها تلقائيّاً يصبحون مسهمين في شركة مدين. وعلى كل، فإن الوردة بأي اسم كانت ستعبق بالرائحة نفسها، ولكن هذه قد تم تقديمها بدون أشواك، وربما تساءل البعض عما إذا كانت حقيقية بالفعل. كان لشركة مدين المحدودة أن تحصل «على كل منفعة وربح في الاتفاقية المعقودة مع حكومة الإمبراطورية العثمانية، وهي في حلّ من أية التزامات ومسؤوليات فيما يتعلق بالماضي. . . .». ورأسمالها ذو الـ٨٠,٠٠٠ سهم بقيمة ٥ شلنات للسهم يتم إصداره لأعضاء (إكس. واي) على أساس أربعة أسهم من (شركة مدين)

(6) Report of Managing Director of X.Y.P.&D.Syndicate (1914).

(٧) المرجع السابق.

لكل سهم واحد من (إكس. واي) حتى حَد ٦٠٠ , ٥٧ سهم، الشيء الذي سوف يترك عدداً ضئيلاً من الأسهم للمصروفات الجارية لتسيير الشركة الجديدة، ونفقات أخرى: هي ٤٠٠ , ٢٢ سهم تم «إصدارها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن، وبأعلى قيمة (لمنفعة شركة مدين وحدها) يمكن الحصول عليها في السوق المفتوح»[٨]. ويَتعين أن تكون الأولوية في أعمال شركة مدين تأسيس وتجهيز شركة البحر الميت للنفط «إذ إن جميع الدلائل هي في صالح إنتاج النفط وتحقيق ربح»، بينما وفقاً لرأي اللورد كاودري (Lord Cowdray)[٩] «بأن الطلب على نفط الوقود يتزايد ويتنامى يوماً بعد يوم: فكلما أصبح العرض مؤكداً مؤمناً، كبر حجم الطلب». كان من المعترف به أن «ترسبات النحاس والذهب في أواسط وجنوب مدين قد تكون أكثر مخاطرة، ولكن مع احتمالات ربح أكب...»[١٠]. لذا كان من الضروري التحلي بقدر كبير من الصبر لتحقيق المشروع الذي صاغه بيرتون منذ حوالي ٣٥ عاماً مضت لتنمية أرض مدين.... ولكن مع توافر المعلومات والبيانات فيما يتعلق بثروة البلاد المعدنية، فإن المكافأة العائدة لا بد أن تكون مجزية بالقدر نفسه. «وتقتبس المذكرة من بيرتون تشجيعه لمبدأ الثقة في قوله: «إن قصة مدن التعدين هذه تُقرأ كقراءة صفحة من الليالي العربية، ومع ذلك فإنها حقيقة، إنه لمن غير الضروري القول إن إفاداتي مؤيدة لتقرير مختص التعدين الذي عيَّنه نائب الملك».

وهكذا فقد قاد عمود السحابة معجبيها في الخيال لمدة أربعين عاماً، ومن المحتمل أنه لم يكن حتى عام ١٩٥٣م قد تم التخلص من شبح (كنوز الملك سليمان) بواسطة جيولوجي أمريكي، يدعى ريتشارد جي. بوغ (Richard G. Bogue) خلال

(٨) المرجع السابق.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) المرجع السابق.

بعثة استكشـــافية مكثفة قمنا بها معاً عبر المنطقة المعنية بأكملهـــا. كانـت الأمـــور متوقعة؛ ولكن يُمكن القول بشكل مباشر إننا اكتشفنا ترسب مخزون هائل لخام الحديد بكميات واعدة في منطقة «الخُرَيّطة» بين ضَبا وتبوك(*)، ولكن إمكانية العثور على أي معادن أخرى ذات أهمية تُقدر بشيء تافه لا يُذكر، وذلك لسبب بسيط، هو أن الأقدمين قد أخذوا كل عروق الذهب، والفضة، والنحاس، والقصدير.. إلخ منذ أمد بعيد، ولم يتركوا أي شيء للإنسان الحديث لكي يستثمره. وعلاوة على ذلك كله، لا يوجد أدنى أثر للنفط بعد في أرض مدين، ولا في أي مكان على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر. إنصافاً لـ (بلانكنهورن) يجدر الذكر بأنه بينما كان هو شخصياً مسؤولاً عن التقدير المبالغ فيه لاحتمالات النفط في منطقة البحر الميت ـ وهي المنطقة التي عرفها جيداً والتي لا تعنينا هنا، فقد كان أكثر حذراً حول هذه النقطة فيما يتعلق بساحل مدين. وذكر على ساحل البحر الأحمر بالتحديد، أنه(١١) "توجد التكوينات الجبسية المايوسينية نفسها مثل التي في ميسوبوتيميا (بلاد ما بين النهرين)، ومع ذلك فإن النفط قد تم التنقيب ـ حتى الآن ـ عنه في الساحل المصري فقط، ولكن أيضاً وبالقرب من الساحل العربي وفقاً لتقرير ويلستيد فقد حصل العرب على النفط بكميات لا بأس بها من جزيرة تيران الغنية بالجبس، التي تقع عند مدخل خليج العقبَة. هناك ما يشبه هذا الزعم وفقاً لتقارير القنصل البريطاني (لعام ١٨٩٦م) بالنسبة لجزر فرسان. ففي تقريره إلى أعضاء الشركة يذهب بعيداً، على أية

(*) من أهم مواقع الحديد بين ضبا وتبوك، وادي حمراء، ووادي الصواوين، ووادي حيان. أما منطقة قريّة GHURAYYAH -وهي بين ضبا وتبوك- فتعد من مواقع القصدير، وقد زارها فيلبي وتحدث عنها في كتاب (أرض الأنبياء) ص٢٣٧ وما بعدها.

(11) Max Blanckenhorn:" Syrien,Arabien und Mesopotamien" in G.Steinmann and O.Wilckens,eds.,*Hand buch der Regionalen Geologie*, Bd.V,4(Heidelberg 1914),p.143.

حال، إلى حد القول: «على ساحل البحر الأحمر، في الجزء الشمالي لمدين لا بد من الحصول على النفط كذلك»[١٢]. ولم يكن لبلانكنهورن خبرة شخصية في منطقة مدين فيما يتعلق بالذهب والمعادن الأخرى، ، وقد سمح لنفسه أن يُضَلل بالثقة المفرطة في تقارير بيرتون، وربما إنه من غير الضروري التمعن في توقعات وجود الإسفلت على شاطئ البحر الأحمر (في تكوينات الصخور الطباشيرية والراسب الفيضي الطوفاني القديم) وفي البحر نفسه.

لم يتم توزيع مذكرة تأسيس شركة مدين المحدودة ـ التي أعدت مسبقاً في العام ١٩١٤م ـ على الأعضاء المعنيين إلا بعد دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، وكانت المذكرة مصحوبة برسالة تفسيرية للمذكرة [١٣] من المدير الإداري، مؤرخة في ٣ نوفمبر ١٩١٤م، من مدينة دونكرك «Dunkerque» حيث كان المدير مشتركاً في عمليات عسكرية. تعترف هذه الرسالة «بضرورة إعادة تنظيم بعض تفاصيل المذكرة»، بالرغم من «أن هذه التفاصيل يمكن فقط الإفصاح عنها عن طريق سير الأحداث اللاحقة». لقد ذهبت المذكرة إلى حد تصور احتمال «انهيار ألمانيا في القريب العاجل»، بينما كانت تحوي في طياتها تأكيداً للمسهمين بأنه «مهما كان المستقبل، فإن مَنح الامتياز سوف يتم الوفاء به. . . ومن ناحية أخرى، إذا ما أدت الحرب إلى تقسيم الإمبراطورية التركية (العثمانية). . . ، فعندها سيخضع إقليم الحجاز (الذي يقع فيه امتياز مدين) – وفقاً لخطاب لرئيس الوزراء السيد إسكويث. . . . ، لاعتبار خاص من قبل الحكومة البريطانية». وهكذا فإن كل شيء سوف يسير بصورة حسنة لصالح شركة مدين المحدودة في خاتمة المطاف، وتصوّرت المذكرة الأتراك (العثمانيين)

(12) Report of Max Blanckenhorn,dated January 21,1914.

(13) Letter of Managing Director of X.Y.P.&D.Syndicate,November 4,

وهم مجردين من إمبراطوريتهم العربية وقيام الحجاز من رماد هذه الإمبراطورية شامخة مثل طائر العنقاء كمملكة مستقلة تحت حكم الملك حسين سليل النبي ﷺ. كان على شركة مدين المحدودة أن تُعدّ وتحسب الحساب لمضيف جديد، والذي لا يعد نفسه بأي حال من الأحَوال ملزماً قانونيّاً أو أخلاقيّاً بأي شيء فعلته السلطة السابقة. كما أن المدير الإداري، وهذا أمر محتوم، تم تشجيعه من قبل الأطراف المهتمة، بأن يُعلّل بأفكار وهمية وخيالية بوجود ثروة هائلة تحت التلال والسهول المحترقة السطح لأرضه القاحلة.

أحد هؤلاء الرجال المهتمين كان السيد (أو ميجور) إتش. اس تي. سي. جارود (H.St.C.Garrood)، الذي يبدو أنه قد حصل على رخصة للتنقيب من الملك حسين مؤرخة في ٢٢ مايو ١٩٢٠، لتقصي حقيقة بعض التقارير المحلية عن وجود نَزّ نفطي في جوار بلدة ضبا على ساحل مدين، والذي أخذت عينات منه وقدِّمت للسلطات المحلية في مكة بتاريخ غير مُحدد، بعد حصوله على الرخصة. يبدو أن السيد جارود قد قام بأول عملية استكشاف للمنطقة، والتي لم أعثر لها على سجل، بالرغم من أنه قد نتج عنها بوضوح التوصل إلى ضرورة قيام بعثة استكشافية ثانية تشتمل على هيئة ذات كفاءة من الجيولوجيين قبل إصدار إعلان جدير بالقبول والاعتماد. وتمت الزيارة الثانية للمنطقة، والتي يوجد تقرير شامل عنها[١٤]، في مايو ١٩٢١م. وقد أمضى السيد جارود في هذه الأثناء فترة من الوقت في مصر، في محاولة لتأمين جيولوجي لمساعدته. وهناك وجد أن استكشافاً لشبه جزيرة سيناء قد تم الإعداد له بواسطة شركة (كيو. إس. بي سنديكيت) (Q.S.P.Syndicate)[١٥] التي

(14) H.St.C.Garrood: Report on Dhuba Seepages,May 1921.

(١٥) المرجع السابق.

كانت مهتمة بمصر فقط، وقد حصلت على تراخيص حكومية للتنقيب. تم شراء هذه التراخيص بواسطة شركة (بورما البريطانية للنفط) وفيما بعد حصلت عليها شركة (سيناء البريطانية للنفط)، وكان من نتيجة اختبارات الحفر التي قامت بها ترك العملية في عام ١٩٢٣م. أثناء ذلك حاول السيد جارود أن يؤمن خدمات جيولوجي الشركة السيد إتش. جي. بَوسْك (H.G.Busk) لمغامرته التجارية في بلدة ضبا. إنه يخبرنا بأن الاضطرابات السياسية أدت إلى إخفاق المشروع، بالرغم من أن الجيولوجي المساعد السيد مينبرايز (Mainprize) قد وافق على الذهاب مع السيد جارود لمدة عشرة أو اثني عشر يوماً. وهذه أيضاً باءت بالفشل. على أية حال فقد وصل جارود السويس في اليوم الأول من مايو ومعه اثنان من المصريين كمساعدين (مترجم و خادم). وصل هؤلاء إلى بلدة ضبا في يوم ٣ مايو، واستقبلهم بحفاوة الحاكم المحلي الشيخ محمود بديوي وشيخ الحويطات في المنطقة أحمد بن محمد أبوطقيقة. ولكن لم يتم السماح للمجموعة بالعمل إلا بعد عشرة أيام (١٣ مايو)، حيث كان حاكم بلدة الوجه الشريف هزاع قد قرر تولي رئاسة البعثة الاستكشافية، التي كان الملك حسين، بهذه المناسبة، قد تكفل بنفقاتها كافة. تم العثور على أول نزّ نفطي على بعد حوالي ميلين من ضبا قريباً جداً من البحر متسرباً عبر تشققات الشاطئ المرجاني بحوالي ستة أقدام فوق حد المياه القريبة، ويسيل رقراقاً ببطء إلى البحر. في اليوم الرابع عشر واصلت المجموعة مسيرها لمسافة ستة أميال إلى أرض رأس الغال (لسان من الأرض داخل البحر) حيث وجد الماء الصالح للشرب قرب البحر، ولكن لا توجد أية إشارة إلى أي نز نفطي. بعد مسيرة اثني عشر ميلاً أخرى وصلوا إلى مرتفعات «طُوَيّل الكبريت» التي تطل على خليج (شَرم جبة). تم أخذ عينات من الصخور؛ وعلى طول الساحل عُثر على كُتل من

القـار، إحـدى هذه الكتل كـانت بطول ثلاثة أقـدام، وتزنُ من ١٥ إلى ٢٠ رطلاً. لقـد ادعى شـيخ الحـويطات بأن القـار حـمله البـحـر من جـزيـرة يبـوع(*) التي تقع على مسافة ٣٠ ميلاً داخل البحر، حيث إنه يعلم بوجود نَزّ للنفط. أثناء العمليات في شرم جبة كنا نستطيع أن نَشُم بقوة الأبخرة النفطية، ولكننا لم نستطع أن نجزم من أين تأتي. إنها بالطبع، ربما تكون آتية من القار المنْصهر على شاطئ البحر، لكن ليس ذلك تماماً، حيث إننا كنا نشمّها في بعض الأحيان في الوديان على مسافات قليلة من الشاطئ"(١٦). كما تمت ملاحظة آثار القار على الجانب الشمالي لتجويف الخليج الصغير، من المحتمل أن يكون آتياً من البحر، بينما عُثر على المزيد منها على شاطئ مرتفع. في ١٦ مايو تمت زيارة هضبة الكبريت للقيام بعملية مسح سماتها الطبوغرافية، ولجمع المزيد من العينات، وحتى ذلك الحين كان يمكن تبين معسكر بيرتون الذي أقامه هنا عـام ١٨٧٨م، وكـذلك أعـمـدته التي عـزاها جـارود إلى أعـمـال قـدمـاء المصريين لاستخراج الكبريت، والذي كان الناتج منه ضئيلاً للغاية كما قيل. فيما بعد الظهيرة عادت المجموعة إلى بلدة ضبا، حيث تحركت منها في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٨ مايو ووصلت إلى بلدة الوَجه فجر يوم ١٩ مايو. كان مقرراً فحص موقعين للنَزّ تم الإبلاغ عنهما في طريق الرحلة، ولكن رياحاً غير مـواتية حـالت دون الوصـول إلى قُـبة بلقـا (؟) (Ghubbat Balaka)، و شرم المراء (Sharm al Marra)، مصب وادٍ كبير يأتي بعيداً من المنطقة الداخلية.

(*) تختلف المصادر الجغرافية حول اسم هذه الجزيرة، ففي بعض الخرائط تكتب يبعا وبعض آخر يبوع، ولكن الاسم يوبعا ورد في كتاب (جزر البحر الأحمر)، (الملف العلمي)، الصادر عام ١٩٨٩م في القاهرة عن الجمعية العلمية الملكية الأردنية ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ومركز الدراسات العربية بلندن. والذي شارك في إعداده مجموعة من الخبراء والمتخصصين. وجزيرة يوبعا حسب هذا المصدر تقع في شمال البحر الأحمر عند تقابل خط عرض ٤٧ ,٢٧ درجة شمالاً وخط طول ١٠ ,٣٥ درجة شرقاً، وتتبع المملكة العربية السعودية.

(16) H.St.C.Garrood: Report on Dhuba Seepages,May 1921.

تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة أن الفترة الفعّالة للبعثة الاستكشافية كانت مقصورة على أربعة أيام في مجملها. ولكن السيد جارود يُعلق[١٧]: «إن نتائج البعثة الاستكشافية كانت مُرضية للغاية، وربما كان من الممكن أن تكون أكثر من ذلك بكل بساطة، لو لم تحل دون ذلك ظروف متنوعة. إن الكاتب (كاتب التقرير: السيد جارود نفسه) لم يكن يخطط للقيام برحلات طويلة، كما أن الطقس لم يكن يسمح بذلك. في بعض الأحيان كانت درجة الحرارة كبيرة للحد الذي يبلغ فيه تحمُّل الإنسان مداه. ولو لم يكن من الضروري برهنة التقارير المحلية، لما كانت البعثة قد أخذت على عاتقها القيام بهذه المهمة في وقت متأخر من السنة... لقد سُررنا عندما علمنا من الشيخ أحمد أن البدو سوف يحضرون للعمل عند البدء فيه؛ وأخبرنا أن العديد من رجاله يعملون في حقول النفط المصرية... التقارير المحلية يجب دائماً أخذها بحذر كبير، ومما تمت معرفته الآن بالفعل، فإنه يجب ألا ينظر إليها بعين الاعتبار».

لم يضع السيد جارود أي وقت ليبلغ نتائج رحلته إلى الملك حسين من خلال رسالة كتبها، قبل مغادرته بلدة الوجه في طريقه إلى السويس في يوم ٢٣ مايو ١٩٢١م، واستلم في الوقت المناسب إشعار الملك باستلام رسالته في رسالة مؤرخة في نهاية يونيو كتب جلالته: «أشكر الله» على نتائج مجهوداتكم خلال الرحلة بأكملها. راجياً أن تتحقق كل آمالنا! وفيما يتعلق بالعمل المتبقي الذي يتعين القيام به... فإن الأمر مفهوم تماماً. لقد أمرتُ "القائمقام في الوَجه بتحميل جميع نفقاتكم على حساب الحكومة، مثلما فعلنا في المرة السابقة. لقد منحت أيضاً الأوسمة لكل الشيوخ...، الذين قاموا بالواجب نحو راحتكم وسلامتكم.

(١٧) المرجع السابق.

فيما يتعلق بمسألة بدء العمل يمكنني القول إنه من الضروري أن ننتظر لبعض الوقت. . . ليس هناك من سبب يجعلك تخشى من أية شركة. . . يمكن أن تتنافس معك، يجب عليك إبعاد مثل هذه الفكرة من ذهنك تماماً، حيث إن مصالحنا المشتركة والمتبادلة تحتم علينا بأن لا نعطي أفضلية لأية شركة أجنبية حتى ولو كانت إنجليزية، بخلاف شركة سعادتكم. . . »(١٨).

في هذه الأثناء عاد السيد جارود إلى لندن، حيث كان في اتصال مع بيوت مالية معينة خلال الصيف والخريف بخصوص تطوير مشروعه. تم تلخيص نتائج مشاوراتهم ومداولاتهم المتأنية بعد فترة وجيزة في رسالة إلى شركة «السادة جون تايلور وأولاده»، مؤرخة في ١٠ أكتوبر ١٩٢١م وموقعة من المدعو آر. آر. توييد (R.R.Tweed) الذي يُفترض أنه قد قام بتقديم الأطراف إلى بعضهم البعض. «بالإشارة إلى المقابلات المتعددة التي كنت قد قمت بعقدها مع أعضاء من مؤسستكم، فإنني ألتمس الآن أن أضع الترتيبات التي اتفق عليها شفاهة بين السادة بيسلر، ويشتر وشركائه المحدودة، السادة «جون تايلور وأولاده، والسيد إتش. اس تي. سي. جارود، والسيد آر. آر. توييد» فيما يتصل بالتنقيب والتمويل لإقليم الحجاز تحت شهادة الاستثمار التي مُنحت للسيد جارود من قبل مَلك الحجاز والمؤرخة في اليوم الرابع من رمضان ١٣٣٨هجرية (٢٢/ ٥/ ١٩٢٠م) ورقمها ٥٥٥». وبالمناسبة فإن هذه الشهادة كانت عبارة عن رسالة شخصية بالتاريخ المذكور مُوجهة إلى الميجور إتش. جارود من الشريف عبدالله الابن الثاني للملك ووزير الخارجية بالإنابة في حكومة جلالته. كانت النقاط المهمة في الرسالة كما يلي:(١٩) «يسمح صاحب الجلالة لكم شخصياً. إكراماً لخدماتكم ـ بأن تقوموا بالتنقيب في

(١٨) رسالةمن الملك حسين إلى السيد جارود، يونيو ١٩٢١م.

(١٩) رسالة من الأمير عبدالله بن الحسين إلى السيد جارود، بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٢٠م.

الأماكن التي من المحتمل جداً أن تكون مثمرة لاختباراتكم بالقرب من الوجه، وإن صاحب الجلالة لا يسمح لأي متقدم آخر للقيام بمثل ذلك البحث، أو حتى يتجول ويقوم بمسح حتى ولو بوصة واحدة من البلاد تحت الظروف الحالية، لكي نتجنب حسد أعدائنا المشتركين : إنكم تعلمون جيداً الأسباب لحذرنا. إن جلالته ليؤكد أنكم المنافس المُفَضل، وأنه ـ وبما أن الحكومة تعد الوقت ملائماً للعمل ـ فإنكم لذلك ستُمنحون الترخيص. إن صاحب الجلالة مستعد ليُقدم لكم التسهيلات كافة للمضي إلى هناك عندما ترون أن ذلك مناسباً، ويوصي بأن تصطحبوا معكم القائمقام لكي يساعدكم في إيجاد الأشخاص المناسبين للقيام بعملكم. فيما يتعلق بشروط التنقيب ونطاق المشروع فإن هذا سوف يسوَّى بيننا بصورة سهلة عندما يتم الشروع في التحريات والفحص، ويصبح تنفيذ المشروع أمراً حتمياً».

لابد من ملاحظة أن المنطقة المحددة للمشروع المقترح في هذه الرسالة هي بجوار الوجه، وأن التوسع نحو مدين بأكملها لم يكن متصوراً: و أقل من ذلك مملكة الحجاز بكاملها. ومع ذلك فإن من المؤكد أن النجاح في المنطقة المختارة سوف يؤدي إلى توسعة نطاق المشروع؛ ومن المعتقد أنه على ذلك الأساس قد أجريت المحادثات مع السيد جارود بواسطة الشركات المعنية. إن التفاهم الذي تم وضعه في رسالة السيد توبد كان يعني الآتي :

(أ) أن السادة تايلور وأولاده سوف يقومون ـ وعلى نفقتهم الخاصة ـ بإيفاد السيد جارود إلى الحجاز فوراً بغرض الحصول من الملك على عقد للحفر ليس أقل أفضلية من عقود الحكومة المصرية الأصلية.

(ب) أن يكون راتب السيد جارود مئة جنيه إسترليني شهرياً، مضافاً إليه النفقات اعتباراً من الأول من أكتوبر ١٩٢١م، و تُدفع في القاهرة.

(ج) إذا ما تم الحصول على عقد الحفر فإن السادة تايلور يجب أن يتولوا ويقوموا فوراً بتنفيذ المسح الجيولوجي للإقليم، وتأمين العاملين والمعدات اللازمة، وأن يتحملوا كامل النفقات المتعلقة بذلك، بما في ذلك مرتب السيد جارود.

(د) أن يقوم السادة تايلور بالشراء نقداً من السادة «بيسلر، ويشتر وشركائهم» - بسعر يتم الاتفاق المتبادل عليه - من المخازن والمعدات الموجودة الآن في مصر، والتي تم شراؤها لغرض التنقيب.

(هـ) أن يتعهد السادة بيسلر، ويشتر وشركاؤهم والسيد جارود بتحويل جميع حقوقهم وأرباحهم في امتياز تنقيب الحجاز إلى شركة (جمل للتنقيب المحدودة Camel Exploration Co., Ltd.) ويشمل ذلك جميع التقارير والمعدات التي تم الحصول عليها بواسطتهم.

(و) بالنسبة لرأس مال شركة (جمل للتنقيب المحدودة)، وهي بالتحديد ١٠,٠٠٠ سهم بسعر جنيه إسترليني واحد للسهم ستوزع كالآتي: ٤٦٩٠ سهماً للسادة بيسلر، ويشتر وشركائهم مدفوعة القيمة؛ و٥٠٠ سهم للسيد جارود؛ و١٢٠ سهماً للسيد تويد و٤٦٩٠ سهماً للسادة جون تايلور وأولاده، عندما يكونون قد أنفقوا في شكل مصروفات معتمدة لأغراض المشروع مبلغاً لا يقل مقداره عن ٥٠٠٠ جنيه إسترليني. بصرف النظر عن واحد أو اثنين من الأمور ذات الأهمية الضئيلة التي جاءت في الرسالة، فإنها قد اختتمت بالقول: إن السيد جارود «مستعد للانطلاق إلى الحجاز فور استلامه لتعليماتكم».

لقد انطلق جارود نحو الحجاز، كما هو محتمل، خلال وقت وجيز، لأن ما سمعناه عن الأمور بعدها كان رواية تأسُّف من القاهرة، مؤرخة في ٢٢ ديسمبر، ١٩٢١م، تفيد بأنه لم يتمكن من الوصول إلى الحجاز على الإطلاق، ولكنه كان

على اتصال مع الملك حسين، و إنه يرفق رسالة الملك غير المؤرخة والخاصة «بفك الارتباط» لعلم السادة جون تايلور وأولاده، مع «ترجمة حرفية لها». وقد نصت الرسالة على مايلي: «لقد استلمت رسالتكم ببالغ من السرور والسعادة، حيث إن الأخبار منكم قد انقطعت عنا، الشيء الذي أثار دهشتي لأنني لا أعلم سبباً لذلك. لقد كنت أقوم بالاستفسار عنكم من مصر، ولكن لم أتمكن من الحصول على إجابة مقنعة. وهكذا فإنني الآن أحمد الله وأثني عليه بعد علمي أنكم بصحة جيدة. ولكن بالنسبة لمحادثاتكم المهمة، التي تبرهن على صداقتكم وحُبكم لبلاد العرب: آه ياعزيزي! لا أدري ماذا أقول عن شعوركم، إذ إنني ممتلئٌ حزناً ويأساً لأنني غير قادر على إعطائك رداً قاطعاً حول المسألة المهمة بسبب الوضع السياسي الراهن الذي أجبرني مرة أخرى على التنازل عن العرش(*). وهكذا، ياعزيزي، يجب أن تعذرني لعدم الرد، إذ إن مسامحتك لي تساعدني على راحة البال، وأسال الله أن يكلأنا جميعاً بالنجاح».

يوضح السيد جارود الأمر بقوله: «إن جلالته غير مقتنع بعد بمنح الامتياز في هذه اللحظة. في الوقت ذاته، فإنه لا يرفضه، الشيء الذي يُظهر بجلاء بأن النصيحة التي قُدمت له بواسطة الكولونيل لورنس(**)(٢٠) قد أربكته بصورة حادة. إنني أعلم أن لورنس قد حَذَّر الملك من التعامل معي أو مع شركتي، قائلاً له إنه إن فعل ذلك، فإننا قطعاً سوف نسرق منه الريع وما شابه ذلك. إن الوكيل الدبلوماسي العربي في القاهرة(٢١)، والذي كان في جدة في الوقت

(*) تنازل الشريف حسين بن علي عن حكم الحجاز في ٣ ربيع الأول ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م.

(**) المقصود هو: تي. إي لورنس الشهير بلورنس العرب، وهو ضابط بريطاني عمل مع الشريف حسين في ثورته ضد الدولة العثمانية وشارك بقيادة القوات العربية حتى دخولها دمشق عام ١٩١٨م.

(٢٠) رسالة من السيد جارود إلى السادة جون تايلور وأولاده، ٢٢ ديسمبر ١٩٢١م.

(٢١) المرجع السابق.

الذي كان فيه لورنس و حداد باشا هناك، أخبرني بأنه بالفعل قد سمع لورنس يخبر الملك بأن يكون يقظاً مني ومن أولئك الذين يساندونني؛ وبأنه عندما وجد أن الملك يميل نحوي بصورة كبيرة، ويفضلني على أي شخص آخر، وبأنه بالتأكيد لن يمنح الامتياز لأحد آخر، قام بتغيير مسلكه ونصح الملك بأن لا يمنحه لأي شخص أجنبي، ناسياً، كما هو واضح، أنه نفسه قد تقدم بطلب حق التنقيب لشركة مدين المحدودة. إن السبب الوحيد الذي يمكنني أن أُعلِّل به هذا العمل العدائي من جانب الكولونيل لورنس هو أن الملك قد رفضهما كليهما، هو وحداد باشا في مسألة شركة مدين المحدودة. «أثناء مقابلتي التي تمت مع لورنس في فندق كونتيننتال، أخبرني بأنه مسرور لقيامي بالتخلص من السيد تيلدن سميث وكان فاضلاً وبارعاً بما يكفي (!!) للموافقة على شخصكم الكريم، ولكنه أضاف بأنه في حالة رفضكم لي فإن من الأفضل أن أذهب إلى السيد روبين بكستون في شارع لومبارد. إنني مقتنع بأن ليس للكولونيل لورنس سلطة على الملك، ولكنه كان ناجحاً للغاية في أن يكون أداة لإفزاعه في الوقت الحاضر. إن الملك في حالة من التوتر، بسبب المجهودات المشتركة للورنس وحداد، للدرجة التي يكون معها من غير المناسب أن أمارس ضغطاً كبيراً عليه في الوقت الحاضر، ولكنني واثق من النجاح في النهاية. كانت عودتي إلى مصر والتي قُدِّر لها أن تحدث هكذا، كانت لسوء الحظ في أسوأ وقت ممكن، ولكنني لم أكن أتوقع مثل تلك العدوانية من جانب لورنس، إنه سوف يبذل قصارى جهده ـ عندما ترونه ـ لكي يقنعكم بأن الملك لن يمنحني الامتياز مطلقاً، لأنه يريدكم بعيداً عن الطريق، لإفساح المجال أمام شركة مدين المحدودة».

«لقد ألقيت ـ أيها السادة ـ بكل أوراقي على الطاولة، ولم أبق أو أخف شيئاً، ويعود الأمر لكم لكي تقرروا عما إذا كنتم سوف تستمرون في مساندتي ودعمي أم

لا . إنني أعلم من الموقف الفاتر الذي تعوزه الحماسة الذي أخدم به هذا المشروع، بأنكم لم تعلقوا أية ثقة كبيرة في نجاحي، ولكن إلى أن يعطيني الملك رفضاً مؤكداً وقاطعاً! فإن هناك أملاً كبيراً في النجاح، إنني لن أقلع عن الأمل إلى أن يتبين لي بأنه لا توجد أية فرصة ممكنة للحصول على الامتياز؛ وإن مصاعبي سوف تتضاعف بشكل مذهل بدون مساندتكم. إن الملك حسين في الوقت الحاضر وبكل المقاييس في حالة اضطراب، وكما يمكن أن تكونوا لاحظتم من رسالته أنه يذكر الذهاب إلى مدى التخلي عن العرش. إنه سوف لن يتنازل أو يتخلى عن العرش ما لم يُحشر في زاوية ضيقة بسبب مكائد لورنس، وإنها سوف تكون كارثة على الحجاز والعالم الإسلامي عموماً إذا ما فعل ذلك».

«لقد كان لي عدة مقابلات مع الشيخ يوسف وزير الأشغال العامة في حكومة الحجاز، والذي كان في زيارة للقاهرة، وطرحت عليه كل تفاصيل قضيتي، و وعد بأن يضع الأمر كله بين يدي الملك. لقد أقر بأن حججي سليمة، وأنه إذا ما تم وضعها أمام الملك بالصورة الصحيحة، فإنها سوف تقلب الأمور إلى صالحي. . . . إنني أعمل جاهداً بوسائل متعددة لكي أجعل الملك حسين يتفق معي في الرأي، وإنني واثق بأنه قبل أن ينصرم العام الجديد، سوف أحصل على جميع ما أبتغيه».

يبدو أن ذلك هو كل ما تم تسجيله حول هذا المشروع، الذي مات لفقدانه الحيوية بسبب فشل السيد جارود في تأمين امتياز التنقيب المطلوب من الملك حسين، والذي يوشك وقته أن ينقضي وبشكل سريع. فبموقفه المشرف برفض الموافقة على طلب لورنس الاعتراف بوضع فلسطين تحت الانتداب، وشروط إقامة وطن قومي لليهود، كان قد ضحى بآخر ما بقي من التعاطف والدعم

البريطاني له(*). وقريباً سوف يُترك «عارياً تماماً أمام أعدائه»، مع الزحف الوهابّي الذي التف بالفعل حول الدفاعات الأمامية لمملكته. إن تهديده المتواصل بالتخلي عن العرش، الذي نادراً ما كان يسبب حتى موجة صغيرة من القلق في مقر الحكومة البريطانية، كان له أن يتحقق في ظروف مختلفة للغاية؛ وفي الوقت نفسه قُدر للرجل المسنِّ العنيد أن يُمنح نوعاً من التمجيد مع عباءة تزين كتفيه. لقد كانت الأوضاع السياسية لسنوات حكمه الأخيرة نادراً ما تكون مناسبة للتفكير بالاهتمام بالمشكلات الاقتصادية، مثل استغلال نزات النفط في ضبا. لكن رسالة جارود تثير نقطة واحدة ذات اهتمام، ففي إشارته إلى مجهودات لورنس المزعومة لإحياء المطالبة بحق التنقيب لشركة مدين المحدودة للامتياز التركي القديم، الذي كانت قد ورثته من (اتحاد إكس. واي) بموجب الترتيبات المقترحة في عام ١٩١٤م. ليس هناك من شيء متأصل بعيد الاحتمال في الزعم أن شركة مدين المحدودة ـ التي ظلت مستكينة أثناء فترة الحرب ـ قد تشجعت بسبب النتائج التي حصلت عليها أن تبحث عن مساندة ودعم لمطلبها في حق التنقيب، الذي هو كاف لإثبات الدعوى على الأقل، والذي يمكن الإلحاح بالمطالبة به من الحكوماتً المتعاقبة في المنطقة وأعني بذلك فلسطين، وشرق الأردن والحجاز. إن لورنس بصداقته الخاصة مع ونستون تشيرشل سوف يكون بكل وضوح «الصديق المثالي في المحكمة» لمثل تلك الشركة.

إنني لم أجد أي مرجع يشيرُ إلى حدّاد باشا في كتب لورنس، أو في أية كتب عنه، لكن روبرت جريفس (٢٢) يخبرنا بأن «لورنس كان في جدة» في

(*) انطلق موقف الشريف حسين هذا من الوعد البريطاني له بإنشاء مملكة عربية يكون هو زعيمها، وجاء رفضه لمطالب لورنس لأنه كان مناقضاً لتلك الوعود التي قطعها له السير مكماهون مقابل القيام بثورة ضد الأتراك في المنطقة. وجاء دخول الملك عبدالعزيز إلى الحجاز بجهود ذاتية ونتيجة لأسباب عديدة منها منع الشريف حسين الحجاج من أهل نجد، وما كانت تتعرض له الأراضي المقدسة في الحجاز من أوضاع سيئة وعدم استقرار، وتعرض قوات الشريف حسين للمناطق التي كانت تحت سيطرة الملك عبدالعزيز. لمزيد من المعلومات انظر كتاب: السعوديون والحل الإسلامي. (الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م)، ص ص٤٧٣-٥٠٨.

(22) Robert Graves: Lawrence and the Arabs (Jonathan Cape, 1927), p. 401.

الفترة من يونيو إلى أغسطس ١٩٢١م، بمعنى أنه كان فيها خلال الفترة التي كان فيها جارود في لندن يُعدُّ الترتيبات لاستثمار اكتشافاته في ضبا التي حصلت في مايو. ومن المحتملَ جداً أن يكون الأمر قد تمت مناقشته في جدة وفقاً للخطوط التي ذكرها جارود. وفي العام نفسه خَلَفْتُ لورنس في وظيفة المندوب البريطاني الرئيس في عَمّان، التي كان قد تقلدها بتكليف مؤقت لأشهر قليلة لتسوية الوضع السياسي المعقد فيها. وأثناء قيامي بتولي المنصب تنبهت إلى نشاط شركة مدين المحدودة في حوض البحر الميت عن طريق السيد لوفتوس بروك (Loftus Brooke)، مندوب المؤسسة، وكذلك في عام ١٩٢٣م عندما أعيد استثارة اهتمامي بالأمر من خلال رسالة من الرجُل نفسه. كان يريد أن يعرف عما إذا كنت قد «سمعتُ رأياً فيما يتعلق بهذا الجزء من البلاد بوصفه، حسب اعتقادنا، غنيٌّ بالنفط»(٢٣). واستمرت الرسالة تقول: «إن هناك شائعات في لندن بأن الأمر لا يستحق إجراء مَسْح، لكن هذا مختلفٌ للغاية عن التقارير التي بحوزتنا؛ لذا فإن أية معلومات سوف تجدُ منا كل ترحيب، خاصة في الوقت الحاضر حيث إننا حصلنا على الامتياز بعد التغلبُ على مصاعب لا تُحصى مع وزارة الخارجية وملك الحجاز... لم يتم نشر أي شيء بعد، حيث إننا في انتظار توقيع العقود، التي لابد أن تكون قد أُعدّت بصورة صحيحة الآن إذ إننا قد أبْرمَنا عقداً مع شركة (أنجلو - الفارسية) لتوفير كل الأموال الضرورية؛ لذلك نحن في انتظار الأشياء الكبيرة في المستقبل القريب، إنني كنت أتابع بانتظام حياتك المهنية من خلال الصحف، وأتصور كيف تجعلك الحكومة في انشغال كبير. إنني جدٌّ مسرور بأنهم من التعقلُ بما يكفي للحكم على الرجل الجيد عندما يجدونه".

(٢٣) رسالة من السيد لوفتوس بروك للمؤلف، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٣م.

ردي على الرسالة ليس مسجلاً، ولكن استلامها قد أُرِّخ في الثاني من أبريل عام ١٩٢٤م، عندما كنت لا أزال في شرق الأردن، و أقترب حثيثاً من نهاية عملي الرسمي. ومع الرسالة كان مرفقاً نسخة لمسوّدة امتياز للتنقيب يسعى أن يُحصل عليه من الملك حسين الذي كان لا يزال على عرشه. في واقع الأمر كان الملك قد غادر العقبة حديثاً في طريقه إلى جدة (٢٤ مارس)، بعد زيارة رسمية لشرق الأردن لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، مع لقب الخليفة والذي ـ كما هو واقع الحال ـ كان في جيبه. إنه من غير الضروري بحث شروط الامتياز المقترح، وحيث إن الأحداث للأشهر المتبقية من العام كان لابد لها من أن تقضي على كامل المشروع. فبانتهاء مؤتمر الكويت (١٩٢٤م) دون التوصل لاتفاقية بين الدول العربية المعنية، وإيقاف كل الإعانات المالية البريطانية لتلك الدول، هاجم الوهابيّون شرق الأردن في شهر أغسطس (بدون نجاح)(*)، وهاجموا الطائف في الشهر التالي. وتخلّى الملك حسين عن العرش في أكتوبر، وغادر البلاد إلى العقبة، بينما دخل السعوديون مكة المكرمة دون مقاومة. وقد وصل ابن سعود إلى مكة في شهر ديسمبر، وبعد مُضي سنة واحدة اختفى أي أثر لحكم الأشراف من الحجاز، والتي تم إعلان ابن سعود ملكاً عليها في يناير عام ١٩٢٦م.

كان اتصالي التالي مع شركة (مدين المحدودة) في مارس ١٩٢٥م، عندما تسلمت رسالة، لدى عودتي من جدة الى إنجلترا، من السيد بروك(٢٤) لقد كتب قائلاً: «إن شركة (مدين) لاتزال على قيد الحياة، وإنني أرغب كثيراً أن أتجاذب

(*) يشير فيلبي هنا إلى الحملة التي قامت بها القوات السعودية على حدود شرق الأردن لتأديب قبائل الحويطات وبني صخر بسبب غاراتهم المتكررة على أراضي نجد وعلى قوافل أهاليها وسلبهم ونهبهم وقتل بعضهم، وذلك بعد أن فشلت محاولات الملك عبدالعزيز مع الحكومة البريطانية لمنع تلك الأحداث التي تضرر منها السعوديون، وقامت القوات البريطانية بمواجهة القوات السعودية بالطائرات والأسلحة الثقيلة وصدها. انظر أمين الريحاني. تاريخ نجد الحديث وملحقاته. (بيروت، ١٩٢٨م)، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢٤) رسالة من السيد لوفتوس بروك للمؤلف، ٣مارس ١٩٢٥م.

أطراف الحديث معك عنها، إذ إنك ربُما تقدم لنا مساعدة قيمة في هذه المرحلة. إن اسْمَك قد ذُكر لنا من قبل وزارة المستعمرات، أو وزارة الخارجية، أو يحتمل أن يكون من قبل الدكتور ناجي الأصيل[٢٥](*)، كواحد من الذين سوف يكونون ذا فائدة كبيرة للغاية في المفاوضات الدائرة الآن». في يوم ٥ مارس قابلت السيدين بروك وهيربيرت برومهيد في مكتب الأخير لمناقشة عامة حول الموضوع، والتي تبعتها مراسلات واجتماعات لاحقة من أجل إجراء ترتيبات نهائية لتعييني في الشركة بمجرد تحلُّلي من قيود الخدمة الحكومية. في ٢٥ مايو ١٩٢٥م، وبالضبط بعد مضي مئة عام من مغادرة تشارلز لامب للحكومة الهندية، سوف أكون قد تقاعدت من الخدمة المدنية الهندية «مع دخل زهيد في الجيب»(**).

ونجد أن التفاصيل للترتيبات الشخصية التي تمت مناقشتها ليست بذات أهمية عامة، ولكننا كنا باستمرار نجابه الشكوك فيما يتعلق بمدى صلاحية حق الامتياز الذي تدعيه شركة مدين المحدودة بثقة تامة. كانت هذه نقطةً حيوية، والتي كان

---

(٢٥) كان في حينه ممثل حكومة الحجاز في لندن.

(*) ناجي بن عبدالله الأصيل، ولد عام ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م وتوفي ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، كان طبيباً وعالماً بالآثار، عراقي من أهل بغداد، عمل طبيباً في الجيش العثماني في المدينة المنورة، وانتدبه الملك حسين بن علي لمفاوضة الإنجليز في بريطانيا عامي ٢٢-١٩٢٤م. وبعدها عاد إلى بغداد، ولم يبرحها، تقلد مناصب كثيرة وكتب ونشر كتباً غالبها في الآثار. انظر الزركلي، الأعلام، ج٧، ص٣٤٤.

(**) المقصود أنه لم يبق له سوى راتبه التقاعدي، وكانت آخر وظيفة حكومية يشغلها فيلبي قبل استقالته هي تعيينه في سبتمبر ١٩٢١م كبيراً لممثلي الحكومة البريطانية في إمارة شرق الأردن، وقد نجح أول الأمر في تكوين علاقة مع الأمير عبدالله بن الحسين، كما نجح أيضاً في علاقته بهربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين، لكن الخلافات بينهما ما لبثت أن ظهرت وخاصة مع صموئيل، ولهذا آثر أن يستقيل من العمل قبل أن يقال، وغادر شرق الأردن في رمضان عام ١٣٤٢هـ/ أبريل ١٩٢٤م، ثم اشتغل بالتجارة عندما عاد إلى جزيرة العرب بعد إكمال الملك عبدالعزيز ضم الحجاز، ثم اشترك في الترتيبات التي أدت إلى حصول شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) على امتياز التنقيب عن النفط في شرقي المملكة عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، كما سيشرحه لنا في بقية هذا الكتاب الذي بين أيدينا، انظر للتفصيل: إليزابيث مونرو: Philby of Arabia (فيلبي جزيرة العرب) الطبعة الإنجليزية، لندن ١٩٧٣، ص١٣٣ وما بعدها.

لابد لنا جميعاً أن نقتنع بشأنها قبل أن أباشر المفاوضات مع ابن سعود مع عدم وجود أي توقع بالنجاح. علاوة على ذلك فقد كان لديّ مواضيع أخرى قائمة وعلى وجه الخصوص وهي احتمال الانضمام إلى رحلة استكشافية، لاستكشاف الصحراء بالسيارات، التي كان ينُظمها اثنان من الفرنسيين، هما: الكونت بايرون دي بروروك، والسيد ريفاس، وكلاهما كان لديه سابق خبرة في رحلات الصحراء. وللحقيقة فإن ميْلي كان للمغامرة في الصحراء أكثر من صفقة تجارية؛ ولكن في كلتا الحالتين كانت المسألة هي مسألة التمويل، وفي النهاية وعقب كثير من التردد قررت عدم المشاركة في بعثة بروروك. واستمرت مفاوضاتي مع شركة مدين المحدودة بشكل متقطع؛ ولكن في النهاية كان قد قُدم لي عرضاً آخر للعمل(*) مما نتج عنه إقامتي الدائمة في الجزيرة العربية.

لكن، لنعود إلى مدين، لقد حصلت بالطبع على النصيحة المهنية للمحامين الخاصين بي(٢٦)، والذين كانوا بطبيعة الحال مهتمين بالمستقبل المالي لعائلتي ولي شخصيّاً، وكتبوا إليّ في ١٨ مايو ما يأتي: «فيما يتعلق ببعثة بروروك المقترحة، فإنني أعتقد أن عَرْض مدين هو عرضٌ أفضل، ولكن مع ذلك ليس هناك ضير من التحقق عن مزيد من التفاصيل عن العرض الآخر، ومن ثم تقرر مصير مستقبلك». وبعد يومين كتبوا إليّ: «لقد تسلمنا رسالتك؛ وحقيقة إن أشخاصاً آخرين يقومون بمفاوضات متعلقة بامتياز مدين يجعل من المرغوب فيه إعلام السيد هنتلي (محامي شركة مدين المحدودة) في الحال». وفي ٢٩ مايو كتب لي السيد هورن مرة ثانية: «لقد قابلت الآن السيد هنتلي. . . . وكما

(*) ورد العرض الذي قدم لفيلبي من شركة سانت كوك وشركاه في لندن التي أسست (الشركة الشرقية المحدودة) وأصبح فيلبي مديراً لها في جدة وذلك بناء على فكرة نشأت في لقاء جمع فيلبي والسيد ر. فيشر. انظر: فيلبي. أيام عربية Arabian Days (لندن، ١٩٤٨) ص٢٤٧.

(٢٦) رسالةمن السيد ب. و. هورن للمؤلف، مايو، ١٨، ١٩٢٥م.

توقعتُ، فقد أبرمت شركة مدين المحدودة عقداً مع شركة د. آر. سي للتنقيب، وقد وضعهم هذا الأمر في موضع مُربك للغاية. من الواضح أن شركة التنقيب مؤهلة للحصول على الامتياز الذي على مدين المحدودة الحصول عليه. وكما تعلم فإن شركة مدين لا يستطيعون إبراز إثبات مكتوب للامتياز، وبالرغم من أنهم يدّعون بأن الامتياز قد تم مَنْحُه، إلاّ أن هناك صعوبة فيما يتعلق بالإقليم الذي تحت الانتداب (فلسطين)، وأنه سوف يكون من الضروري أن تقوم الحكومة البريطانية بالمطالبة بحق التنقيب نيابة عن شركة مدين المحدودة، وأنهم أحق بالامتياز في تلك المنطقة. أما ما يتعلق بالشق الثاني من منطقة الامتياز [الحجاز]، الذي يُمَثل تسعة أعشار الامتياز، لابد أن يتم عرضه عن طريق وزارة الخارجية مباشرة مع حكومة الحجاز. وكان مما استطعت جمعه من معلومات من السيد هنتلي، أعتقد أن مدين المحدودة ستجد صعوبة كبيرة في برهان أن لديهم امتيازاً، وفي تلك الحالة ستتحرك الحكومة ببطء شديد، هذا إذا تحركت على الإطلاق. إن شركة (د. آر. سي للتنقيب) تزعم أن الامتياز لم يتم منحه، ولذا فإنهم غيرملزمين بإيجاد المال اللازم. وربما تستطيع (مدين المحدودة) أن تجبر شركة (د. آر. سي) على اعتبار الامتياز ساري المفعول، وإلا فإنها ستنهى العقد معها، ولكنني لا أعتقد أنهم يستطيعون ذلك. . . . و يبدو من الواضح لي أنه إذا ما كانت أي من الشركات الفرعية متلهفة للحصول على حق امتياز مباشرة من حكومة الحجاز فإنهم سوف يعتمدون على العقد المبرم بين (مدين المحدودة) وشركة (د. آر. سي للتنقيب)، كوسيلة لتعطيل وتأخير أي نشاط لمدين، بينما تكون مفاوضاتهم مستمرة؛ وإن الموقف إذن، وفقاً لرأيي غير مرضٍ».

أعقب هذه الرسالة بأيام قليلة رسالة أخرى: «لقد أوضحت [للسيد هنتلي] الوضع العسير الذي وُضِعتْ فيه الشركة نتيجة لشروط الاتفاقية. لقد أخبرته بأنه

وفقاً لهذه الظروف، فإنك لست مستعداً لوضع خدماتك تحت تصرف الشركة إلى ما لا نهاية، وأنه إذا لم يتم التوصل إلى بعض الترتيبات معكم والاتفاق عليها خلال أسبوع أو أسبوعين، فيجب أن تكون حراً للدخول في اتفاقات أخرى. إنه سوف يكون من الأفضل لك أن تدخل في مفاوضات مع جهات أخرى، ويمكن أن تستغل معرفتك بموقف مدين المحدودة لتؤمن لهم المصلحة في مقابل مساعدتهم، ولكن ربما إن الشركة لم تذهب بعيداً بما يكفي لتقديم أية مساعدة».

لقد كان من الواضح حقّاً عند هذه المرحلة أن مدين المحدودة كانت في حاجة إلى المساعدة أكثر منها لتقديمها، ولم تكن مفاجأة لي أن أتلقى دعوة عاجلة للاجتماع مع السيد (لوفتوس بروك). كتب موضحاً «إن أمور مدين تقتربُ من كارثة حقيقية، وإنني أود أن أعرف آراءك حول هذا الأمر»[٢٧].

بعد بضعة أسابيع كتب ثانية «أكتب لك أسْطُراً قليلة لكي أعْلمك بأننا نتقدم بصورة لا بأس بها في مفاوضاتنا، وأن ممثل الشركة قد أجرى مقابلة مع مديري شركة (A.P) [أنجلو - الفارسية]. حينما نكون قد خطونا قليلاً إلى الأمام، سوف نقوم بعرض مشروع العمل أمامهم، إما ليقبلوا أو يرفضوا؛ وبسبب الاحتمال الأخير (أي الرفض) فإننا نجري أيضاً مفاوضات مع مجموعة أخرى، والذين يبدو أنهم يميلون لقبول المشروع وتوليه. في حالة لقائك بالدكتور ناجي الأصيل، أعتقد أنه لابد أن تعرف بأن الكولونيل (دي شامبس)، والذي يقوم بالتفاوض معه لصالح (مدْين)، قد قام بزيارة للدكتور في "إكسفورد" الأسبوع المنصرم، وأن هناك عملية تفاوض على عقد لتحويل حقوق التعدين في الحجاز الخاصة بالدكتور إلى شركة (مدين). إن فكرتنا في الحصول على هذه الحقوق هي بغرض أن يكون لدينا شيئاً نبني عليه، والذي

(٢٧) رسالة من السيد لوفتوس بروك للمؤلف، ٢ يونيو، ١٩٢٥م.

يمكننا أن نظهره إلى شركة (A.P) [إنجلو - الفارسية] كأساس ثابت ملموس، ولكن بلا شك، وكما أوضحتم سابقاً، أن الوثيقة سوف تتطلب إثباتاً واعتماداً بالموافقة من الجزيرة العربية، قبل إمكانية العمل بموجبها. . . . . إننا نأمل أن نكون قريباً في موقف لوضع عرضٍ مؤكد أمامكم».

إنه لما يؤسف له أن إسهاماتي الخاصة في هذه المباحثات كانت قد قُدمت شفوياً، في الاجتماعات، أو بالكتابة العادية بخط اليد قبل أن أباشر استخدام الآلة الكاتبة، ولكن الإشارة في الجملة المتعلقة بالمقطع الأخير أعلاه سوف يخدمُ في إعطاء فكرة عن موقفي أو مسلكي ألا وهو، مهما كانت الرغبة في أن يكون الأمر صحيحاً، والمراوغة والاعتراض القانوني الذي يمكن الدخول فيه في لندن، فإنه لا امتياز يتعلق بالحجاز سوف يكون له الأثر القانوني والصلاحية، أو مأموناً للعمل بموجبه دون موافقة الحكومة المحلية عليه، التي وفق تصوّرُي للمستقبل سوف يرأسها ابن سعود، الذي سوف تكون له الكلمة الأخيرة والفاصلة فيما يتعلق بمَنْ سيكون له أي حق - إن كان هنالك - في بلاده.

في تلك الأثناء كانت السلطات البريطانية في شرق الأردن قد احتلت في يونيو ١٩٢٥م مقاطعة العقبة - مَعاَن التابعة للحجاز بالقوة ؛ والتُمست نصيحتي عما إذا كان «هذا الجزء الذي تم ضَمُّه هو الجزء الذي يحتمل وجود النفط فيه أكثر مما في مدين الجنوبية ؛ لأنه إن كان الأمر كذلك فإن ذلك سوف يكون من الخطورة بمكان بالنسبة للشركة». واستمرت رسالة السيد بروك بالقول «إن المفاوضات مع الدكتور ناجي الأصيل تسير ببطء ولكنها مُرضية ؛ وإن الكولونيل دي شامبس في الوقت الحاضر في مفاوضات مع السيد هاندكوك، وهو محامٍ يُمثل الدكتور ناجي، حول اتفاقية التحويل، والتي آمل أن نتوصل إلى تسوية لها خلال أيام قليلة، إذا تم الوفاء بالعهود التي قطعت».

لم يكن لديّ علم بالشروط التي عَرَضها الدكتور ناجي لبيع وتسليم حقوقه إلى شركة (مدين المحدودة)، ولكنني كنتُ أعلم أن الدكتور ناجي بوصفه الممثل الرسمي لحكومة الحجاز في المملكة المتحدة، وأن حقوقه المزعومة سوف تفقد أية قيمة لها باكتمال سيطرة ابن سعود على الحجاز. وفي واقع الأمر كان الوهابيون في حالة سيطرة ثابتة لكامل منطقة مدين باستثناء مقاطعة معان – العقبة؛ وهكذا فإن الكولونيل دي شامبس كان يفاوض بالفعل في الوقت الحاضر على أصلٍ تبخرَت قيمته بالكامل. وبالرغم من ذلك كان يواجه مصاعب، حيث إنّ امتياز الدكتور كان يشمل أيضاً الحقوق المتعلقة بسكة حديد الحجاز، وهذه لابد من فصلها عن عنصر التعدين. لقد تم التأكيد ليَ بأن كل شيء سوف يسير بصورة حسنة «خلال الأيام القليلة القادمة»، بينما في إشارة إلى رسالة من المحامين الخاصين بي للسيد هنتلي، كان السيد بروك فاضلاً بما يكفي ليقول «إنني أتعاطف جداً مع وجهة النظر الواردة في تلك الرسالة، وبالطبع فإن شركة (مدين) يجب أن لا تقف في طريقك إذا لم يكن ممكناً الوصول بالمشروع إلى النقطة التي يُمكن معها استغلال خدماتكم القيّمة». وكان ذلك هو نهاية الأمر إلى هذا الحد فيما يتعلق بي شخصيّاً. وبعد يومين (في ٢٢ يوليو ١٩٢٥م) نَصَحَني المحامي «إنني أعتبر بشكل قاطع أنك حُرٌّ لتنضم إلى أية شركة مستعدة لتولي حق الامتياز للتنقيب في منطقة مدين». لمدة ثمانية عشر شهراً أو نحوها، كنت وضعت نفسي بمحض إرادتي تحت تصَرُّف أولئك الذين يُديرُون مصالح شركة (مدين المحدودة)، مُقَدِّماً لهم المعلومات والنُصْح، ولكن لم يحدث في أي وقت خلال تلك الفترة، أن بدَرَ أي اقتراح على الإطلاق بأن يدفع لي مقابل جهودي، وعلى أقل تقدير لتغطية النفقات التي أكون قد تكبّدتها. إنني لم أحصل على مليم واحد من شركة مدين المحدودة،

لكنهم منحوني شرف الاستمرار في الاعتقاد بأنني يُمكن أن أساعدهم في بلوغ هدفهم. وعندما عادوا إليّ مرة أخرى في أوائل عام ١٩٢٦م، بالتماس قوي وبعَرض سخي من ٥٠ جنيهاً إسترلينيّاً لتغطية المصروفات المحتملة، وجدوا أنني لم أكن حرّاً لتقديم هذا أو قبول الآخر! لقد كنت في مرحلة تأسيس شركة (الشرقية المحدودة) في جدة؛ وكل اتصالاتي اللاحقة مع شركة (مدين المحدودة) كانت من خلال صفتي ووظيفتي كمدير مُقيم (للشرقية)، التي أصبحت شركة (مدين المحدودة) مسهماً فيها في النهاية بمعدل ٢,٥٠٠ جنيه إسترليني مع التزام احتمالي لتقدم لشركة (الشرقية) ٥,٠٠٠ سهم من أسهمها الخاصة في ظل ظروف معينة، التي لم تتحقق في الواقع على الإطلاق. إن الحقيقة تكمُن في القصة الضاربة في القدم والتي تقول القليل جداً في وقت متأخر جداً. وبحلول الوقت الذي كانت فيه المفاوضات المستمرة منذ أمد طويل بين (مدين) و(الشرقية) قد اختُتمت، كان الجو العام لمناطق الامتياز في الجزيرة العربية قد أصبح خارجاًعن نطاق الإدراك. توقعت الحكومة دفعات مالية ملموسة مقابل الامتيازات، ولكن تجربة امتياز الأحساء قد جعلتها تَنْظُرُ بارتياب حتى إلى الشركات البريطانية!

لقد كان لي أن أعيش الآن التجربة المثيرة للاهتمام وهي رؤية عدد من الشركات الصغيرة والمفلسة تعمل في البحث عن امتيازات وفق المبدأ التقليدي القديم للحصول على شيء ثمين يستحق الحصول عليه، على وجه الخصوص في الشرق، الذي يميل إلى إعطاء قيمة كبيرة للمقادير الصغيرة من الأموال. كان لديّ من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن حالة الأوضاع تلك كانت قد تأثرت بالصرف الباذخ لجيوش الحلفاء ومنافسيهم في الأماكن المتعددة لمناطق عملياتهم. لقد ارتفعت الأسعار، أسعار الخدمات وأسعار السلع؛ وبدا

من الواضح أن من يذهب في بحث عن امتياز بأيدي خالية سيعود دون الحصول عليها. إنني لا أشجع مبدأ الهبة في تأمين الطلبات والامتيازات؛ ولكنني أؤكد أن سعراً مناسباً نقداً أو بفوائد احتمالية يجب أن يتم دفعه مقابل الامتيازات المستحقة. لم تكن هناك حاجة إلى هبة لكي أؤمن لشركتي امتياز سيارات فورد، و عقد ماركوني للمحطات اللاسلكية، وعقد أول شحنة للريالات الفضية التي سُكّت في بيرمنجهام، أو لعقد كبير للفحم لتشغيل مُكثفات مياه البحر الخاصة بتلك الأيام. كان الثمن هو المعيار الحاسم؛ وكان من الصعوبة بمكان في بعض الأحيان إقناع المُضَاربين أو الباحثين عن الامتيازات بأن الامتيازات التي ينشدونها لها ثمن نقدي، والذي لابد من دفعه للحكومة المعنية. بعض الشركات الصغيرة كانت بالطبع لا تتوقع أو تفكر مليّاً في مثل تلك المدفوعات، وليس أقل من القيام بدفعها، إلا في شكل وعود تعتمد على النتائج المستقبلية أو المشاركة في الأسهم. . . إلخ. إن شركة (الشرقية) نفسها ـ على سبيل المثال ـ كانت تعمل برأسمال مدفوع يبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه إسترليني تقريباً، بينما رأسمال المدفوع لشركة (مدين المحدودة) كان١٦,٠٠٠ جنيه إسترليني؛ وحتى مسألة المصروفات النثرية كانت مصدر جدال دائم بين الشركتين. إن تفاصيل مثل تلك المناقشات غير مهمة للقصة، التي تركز أغلبهاعلى النقطة الحيوية والأساسية الحاسمة، وهي إغراء أو إقناع الحكومة من خلال إيجاد جو مناسب للمفاوضات اللازمة.

وكمثال واضح على هذا الرأي لنأخذ بنود مُسَوّدة الاتفاقية التي أعدتها شركة مدين المحدودة. كانت الشركة تتصّور الحصول على حق الامتياز لمدة خمسة عشر عاماً من «الحق الحصري للتنقيب والتعدّين» للثروات المعدنية في

منطقة مدين، بالإضافة إلى حق تحويل الامتياز إلى طرف ثالث، بالطبع دون إضرار بمصالح الحكومة. لم يكن هناك أي اقتراح بشأن مقابل مالي لهذا الترتيب، والذي سيأتي في المرحلة اللاحقة مقابل الحصول على حق الشركة بتحديد المناطق التي تقترحها لمباشرة عمليات التنقيب الجادة فيها. عن هذه المناطق سوف تدفع الشركة إيجاراً سنوياً، و الحصول على حق حصري باستئجار هذه المناطق لمدة ٦٥ سنة، وعند نهاية هذه المدة تصبح البنايات والمصنع، وغيرها ملكاً للحكومة وفق تقييم متفق عليه. في تلك الأثناء سوف تدفع الشركة للحكومة إيجاراً سنوياً بمعدل. ١ شلنات للهكتار (٥ , ٢ فدان تقريباً) بالنسبة لمناطق النفط، و ٥ , ٢ جنيه إسترليني بالنسبة لتعدين الذهب والفضة، ومبالغ مناسبة للأحجار الكريمة والفحم والمعادن الأخرى. بالإضافة إلى ذلك تكون للحكومة نسبة ١٠٪ من الأرباح التي تُجنى وتوزع كأرباح. يمكن الاستنتاج من هذا الوضع أن الحكومة التي أصيبت بخيبة أمل كبيرة في موضوع امتياز الأحساء لا يمكن أن تأمل في استخلاص أية منفعة من منح الامتياز حتى يتم التثبت والتحقق من قيمة المنطقة بينما يُمكن للشركة ـ بشيء من الحظ ـ أن تبيع حقوقها بمقابل وتترك تنمية الامتياز في أيدى أخرى.

كان صعباً إحراز تقدم في ظل مثل تلك القيود، وتعقد الوضع نتيجة لجشع المتنافسين الباحثين عن المُضَاربات. من الغريب اللافت للنظر، أن السيد لونغريك لا يعبأ كثيراً بذكر أي من شركة (إكس. واي للتنقيب والتطوير) أو شركة (مدين المحدودة)، ولكنه يذكُرُ لنا أن [٢٨] (شركة الشرق الأوسط للتنمية The Middle East Development Company)، والمُسَجلة في لندن عام

(28) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954) p.42.

١٩١٩م كمؤسسة إنجليزية - فرنسية لتنمية الموارد النفطية في سوريا والجزيرة العربية، بما فيها مصالح اللورد إنشكيب ؛ لم ينتج عنها أي عمل ميداني». ويتجاهل - على كل - تطوراً لاحقاً في هذا الشأن. ففي سبتمبر عام ١٩٢٦م بينما كنت في إجازة في موطني، روى السيد لوفتوس بروك استناداً إلى «معلومات موثوقة للغاية، أن اللورد إنشكيب قد تقدم عبر (مؤسسة الشرق الأوسط) مفترضاً أنها هي (شركة الشرق الأوسط للتنمية) نفسها، إلى ابن سعود لحق امتياز نفطي لكامل إقليم الحجاز، وإن أصحاب شركة مدين قلقون للغاية، لاعتقادهم بأن المعلومات حقيقية». طُلب مني أن أفعل شيئاً تجاه ذلك، رغم أن الاقتراح بدا صعباً نوعاً ما، مع شركة مُفلسة تُنافس ضد مصالح مالية قوية. ومع ذلك كان لديّ شك في أن يكون التقرير مبالغٌ فيه بسبب مخاوف طبيعية ؛ حتى إنني تشككت بأن المنطقة التي يهتم بها اللورد إنشكيب لا علاقة لها بالمنطقة التي تطالب بها شركة مدين المحدودة. والذي يبدو ربما هو أن الاهتمام بجزر فرسان قد انتعش من جديد، والتي كانت فيما مضى تحت حكم الإدريسي في عَسير(*)، ولكنها الآن تحت الحماية من قبل ابن سعود وفي القريب العاجل سوف يتم دمجها بالكامل تحت سلطته. ووفقاً لرواية لونغريك(٢٩)، فإن هذه الجزر كانت من اهتمام شركة (إيسترن بتروليوم) (الشركة الشرقية للبترول Eastern Petroleum Company) في الجزء الأول من هذا القرن، وإن امتيازاً قد تم الحصول عليه من الأتراك و تم تحويله في عام ١٩٢١م إلى شركة تكوّنت

(*) لوحظ أن بعض المؤلفات والوثائق تطلق اسم (عسير) على الإمارة الإدريسية وهو خطأ شائع لأن الإمارة الإدريسية تتضمن جازان وما يتبعها وليس منطقة عسير. انظر عبدالواحد محمد راغب دلال. البيان في تاريخ جازان وعسير ونجران، الجزء الثاني، (القاهرة، ١٤١٨هـ).

(29) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford Universit press,1954). p.26.

لاستثماره هي شركة جزر فرسان للنفط، وإن جيولوجيّاً قد تم إرساله لفحص الجزر، ولم يتم إخبارنا عن النتائج.

عندما عُدت للجزيرة العربية كان ابن سعود متغيباً في زيارة إلى جوار المدينة يناقش المشكلات السياسية مع المندوب البريطاني السيد (إس. آر. جوردان) وحيث إن إخفاق مفاوضتهما قد استلزم محادثات لاحقة على مستوى أعلى، الأمر الذي شَغَل ابن سعود طوال أشهر الصيف قبل أن يتم التوصُّل إلى تسوية مرضية. قاد الوفد البريطاني ببراعة السير جيلبرت كلايتون(*)؛ ومن المحتمل جداً أن تكون فترات الاستراحة بين المفاوضات السياسية - لأنها قد وصلت إلى ذلك الحد - قد قُضيت في بحث الأمور الاقتصادية التي تهم البلدين؛ ولقد كان السير كلايتون مُدركاً بلا شك لاهتمام اللورد إنشكيب بجزر فرسان؛ وكان لديه الكثيرمن الفُرَص لطرح قضيته. من المحتمل حقّاً أن لونغريك كان يشير إلى هذه المفاوضات في فقرة لاحقة من كتابه(٣٠)، بالرغم من أنه لا يشير مباشرة إلى اللورد إنشكيب أو إلى شركة الشرق الأوسط للتنمية. بعد بعض الملاحظات حول التطورات في شرق الجزيرة العربية يذهبُ إلى القول: «إن أول

(*) جيلبرت كلايتون: عسكري بريطاني، شغل خلال الحرب العالمية الأولى مدير قلم استخبارات الحملة المصرية، ثم عين مستشاراً لوزارة الداخلية المصرية وظل فيها حتى عام ١٩٢٢م. غادر مصر إلى لندن حيث عين مستشاراً للشؤون العربية في وزارة المستعمرات في عام ١٩٢٢م، ثم عين سكرتيراً رئيساً لحكومة فلسطين لمدة سنتين. قدم مبعوثاً لحكومته ثلاث مرات لمفاوضة الحكومة السعودية خلال الفترة من عام ١٩٢٥-١٩٢٨م حول قضايا الحدود مع شرق الأردن والعراق وعقد المعاهدة السعودية - البريطانية لعام ١٩٢٨ والمعروفة باتفاقية جدة. وعين مندوباً سامياً للحكومة البريطانية في العراق حيث توفي عام ١٩٢٩م. انظر موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٩٩٩م، ص ص ٥١٢-٥١٣.

(30) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954). p.100.

حفر جاد في الجزيرة العربية كان يتم في مكان آخر؛ إذ إن مجموعة شل كانت قد قَبلت تحويل التنقيب إليهم والتي تم الحصول عليها مؤخراً لصالح مجموعة فرسان من الإدريسي حاكم عسير. لم يتم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر بعد، لقد كان ولاء هذا الأرخبيل من البحر الأحمر مشكوكاً في أمره على أي حال، وأن شركة شل وهي تشعر بأحقيتها في الاحتفاظ بحقوقها، سجلت في يناير ١٩٢٧م شركة البحر الأحمر للبترول كفرع لشركة حقول النفط الإنجلو - مصرية. لقد كان لدى الجيولوجيين التابعين لهم انطباعاً حسناً؛ وتم إرسال بعثة وبدأ الحفر في السنة نفسها؛ ولكن بعد العمل لبضعة شهور واختبار لبئر في جزيرة زفاف (Zifuf) التي اخترقت أعماقاً كبيرة من الملح، كانت كافية لجلب خيبة أمل لكل أمانيهم الآنية. انسحبت المجموعة وتم هجر المشروع في عام ١٩٢٩م». ولا يذكر لونغريك أي شيء عن هذا المشروع بوصفه نتيجة لأي امتياز تم منحه من قبل ابن سعود، أو عن شروط الامتياز إن كان قد مُنح. وليس من المحتمل أن يكون قد تم الحصول على هذا الامتياز دون مقابل، رغم أنه من المحتمل أن يكون قد منحه ابن سعود كبادرة تقليدية للتسوية، في مقابل خدمات سياسية حصل عليها من بعثة كلايتون. مهما يكن من أمر فقد كان المشروع غير مُثمر: امتياز آخر، وبعثة أخرى، ثم خيبة أمل أخرى - لكنها لم تكن نهاية الرواية.

لقد كنت أعتقد دائماً، بأنه تحت ظل الظروف الحديثة في الجزيرة العربية، فإن بلداً في حاجة مُلحة إلى المال لن يتأتى الحصول على امتيازات فيه إلا في مقابل مالي؛ ولقد أوضحت لأصدقائي بوضوح تام بأن ابن سعود لم ولن يعترف بصلاحية امتياز مُنحَ أو ادُعيَ بأنه قد مُنح بواسطة العثمانيين، أو الحكومات الشريفية. وأنه لابد من المفاوضة على كل شيء من جديد على أساس أن حكومة ابن سعود لديها كامل الحرية في التصرف بامتيازاتها

وخدماتها. و لا يمكن العمل في أي امتياز بأمان في إقليمه دون موافقته وإرادته. في سبتمبر ١٩٢٦م لقيت وجهة النظر هذه مساندةً قوية من جهة غير متوقعة، لقد تسلمت شركة (مدين المحدودة) رسالة من شخص لم يكن إلا البروفيسور ماكس بلانكنهورن، الذي يمكن تلخيص إيجازها بالتالي: بسبب علاقاته السابقة مع مؤسسي شركة (مدين المحدودة) ورغبته في تجديد الصلة القديمة مع الشركة بوصفه الوظيفي (كجيولوجي ومُنقب) في حالة القيام بأي عمل ميداني في المنطقة المعنية، فإنه استشار محامياً من برلين، ورجل أعمال، اسمه ڤي. بيهر(V.Behr)، الذي زوده برأيه المدروس حول الموضوع.

لقد كتب قائلاً: «لا يمكن التعويل على الامتياز القديم الذي منحته الحكومة التركية (العثمانية)، أو طلب بسيط عادي لتجديد هذه الحقوق. إن الامتياز القديم قد انقضى، ومن الضروري البدء في مفاوضات من جديد. إن حدسي السياسي ينبئني بأن الحاكم الحالي للجزيرة العربية ابن سعود لا يعطي مثل هذا الامتياز الشاسع للتعدين في البحر الأحمر لشركة إنجليزية خالصة. إن الألمان لديهم بالتأكيد فرصٌ أفضل للحصول على الامتياز، حيث إن الشكوك السياسية لا وجود لها هنا. إنه لمن غير المحتمل ـ على أي حال ـ الحصول على رأسمال ألماني لمثل هذا المشروع في المستقبل القريب... إن وضع الألمان في المقدمة في هذا الأمر، لا تستحثني لدوافع وطنية أو دوافع ذاتية، ولكن فقط لاعتبارات سياسية. إن رأسمال إنجليزي يمكن أن يأخذ نصيباً في الأمر بشكل طبيعي. ويجب أن يكون المشروع تحت الراية الألمانية في الظاهر. قبل تأسيس مجموعة لشركة من الأطراف المهتمة... أود أن أعطي تحذيراً عاجلاً ضد تقديم أي طلب لحكومة الحجاز. إن أية خطوة خاطئة قد تدمر الأمر بكامله. إن كان الإنجليز يرغبون في السير قدماً لوحدهم فهذا شأنهم. إن الألمان ليس لديهم

مشاركة في امتياز مدين القديم . . . إن المالكين للامتياز القديم يجب أن يتقدموا لنا نحن الألمان بطلب لمشاركتنا» .

كان من الواضح أن هذا الرأي لم يمنع بلانكنهورن من البحث عن العمل مع شركة مدين، كما لم يثبط، كما رأينا الشركة من المضي قُدماً بطريقتها الخاصة، بالرغم من أن طريقتها تلك قدمت القليل من احتمالات النجاح. ولم يكن حقّاً، حتى عام ١٩٣١م أن لاحت بارقة أمل لتخترق ضباب الكآبة الكثيف للكساد الاقتصادي الذي ساد العالم أجمع في تلك الفترة، والذي طال أثره الجزيرة العربية في شكل انخفاض في عدد الحجاج، ومن ثمَّ انخفاض في العائدات. النتيجة الوحيدة والرئيسة لهذا الوضع يجب أن تُترك لفصل آخر؛ ولكن هنا، بدا أخيراً أن الباب قد فُتح بحذر لطرقات صائدو - حقوق الامتيازات الذين كان عليهم أن يقدموا للحكومة ما يساعدها على التغلب على مصاعبها المالية. فكرتُ في شركة مدين المحدودة التي لم يكن لي معها اتصال فعّال منذ أربعة أعوام، فقمت بإرسال رسالة من مكة بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١م، إلى السيد برومهيد:

«ربما تتذكر أنه منذ بضع سنوات خلت كان لي شرف التباحث معك عن احتمال التنقيب عن المعادن في الجزيرة العربية. . . أخبرتك آنذاك أن الملك ابن سعود كان مشغولاً لدرجة كبيرة في أمور أخرى مما لا يسمح له التعامل مع مثل هذا الأمر، لذلك لم يكن الوقت ملائماً لأي تحرك أو عمل من جانبكم. ومؤخراً - على أي حال - ومن خلال محادثات مع جلالته أدركت أنه ميال الآن لتأمل فكرة استغلال الموارد الكامنة في بلاده؛ وأعتقد أنه من المناسب بأن أقوم بنقل هذه المعلومات لك لإخبار مجلس إدارتكم في حالة ما إذا رغبتم الآن في استئناف المفاوضات مع الحكومة. وإذا ما كنت ذا فائدة في هذا الأمر، فإن من

دواعي سروري بالطبع أن أضع خدماتي تحت تصرفكم. إنه يجب بالطبع أن يُفهم بوضوح أن الحكومة لن تعترف بصلاحية أي امتياز يتعلق بأقاليمها منحته الحكومة التركية (العثمانية). وعليه فإن مفاوضاتكم يجب أن تتم مباشرتها من جديد بشكل كامل. . . ». ربما يجب أن أوضح بأنني عندئذ كنت قد تعلمت استخدام الآلة الكاتبة، ومن ثمَّ كنت أستطيع أن أحتفظ بصورٍ من رسائلي.

في رسالة بعثت بها إلى السيد تي. دي. كري المدير الإداري لشركة (الشرقية المحدودة)، التي أرفقت معها صورة من الرسالة أعلاه ومسودة مبدئية لرسالة ملائمة يتعين على شركة مدين إرسالها للملك، كنت قد طوّرت أفكاري فيما يتعلق بمسألة المقابل المالي للحصول على الامتياز المرغوب فيه بشيء من التفصيل، فكتبتُ: «إن الكساد الاقتصادي الحالي ربما يبرهن على المدى البعيد بأنه خير مقنع. وخلال الأسابيع القليلة الماضية كان الحديث في دوائر الديوان الملكي و الحكومة يدور حول استغلال وتنمية الموارد الكامنة في البلاد بصورة لم أسمع بها خلال السنوات العديدة الماضية. حتى الآن كان الميل نحو تفادي الاستغلال الأوربي على أمل أنه في يوم من الأيام قد يكون أفراد الشعب أنفسهم مؤهلين للقيام بالعمل. والآن هناك إدراك عام لحقيقة أن إدارة البلاد تطورت خلال السنوات القليلة الماضية من خلال أنماط سلوكية تحمل في طياتها مخاطرة كبيرة بالانهيار في حالة النقص الشديد في عدد الحجاج. إن الإحساس بالمأزق أصبح ملموساً في الوقت الراهن، ويبدو أن استغلال الموارد المعدنية المحتملة للبلاد هو المخرج الوحيد لتخطي هذه العقبة الكأداء. إن الملك ـ في الواقع ـ قد يكون راغباً في منح امتياز شامل للتنقيب عن المعادن وغيرها في بلاده مقابل قرض بمليون جنيه إسترليني. بالأمس عندما كنت راكباً معه في نزهة، انتهزت فرصة تحوّل الحديث في هذا الاتجاه. . . لكي أذكرُ له، أنه قبل أيام

الحرب، كانت شركة بريطانية معينة قد حَصلت من الأتراك (العثمانيين) على امتياز للتنقيب واستغلال النفط والذهب . . . إلخ في منطقة مدين. رد بأنه لن يفاتح الشركة بالأمر أو أية شركة أخرى، لكنه سوف يكون مستعداً لمناقشة الأمور معها عند إيفادها لمندوب مؤهل ليتقدم إليه. . . سألته إن كان يجوز لي نقل هذه المعلومات للشركة، التي أعرف مديرها معرفة شخصية، وقد أجاب: حسناً.

«وهكذا بعد طول انتظار وصبر. . . . استطعت بالفعل أن أثير موضوعاً كان يُمكن أن يكون موضوعاً حساساً للغاية وغير قابل للبحث تقريباً خلال سنوات قليلة ماضية. يتبقى لنا الآن أن نُعزز موقفنا. . . لقد نسيت شروط اتفاقيتنا بالضبط مع مدين؛ ولكنني أقترح الإجراء الآتي بوصفه الأفضل لمصالح كلا الطرفين. في المقام الأول يجب أن يُفهم أن هذا الامتياز لا يُمنح بأي حال من الأحوال دون مقابل مالي، سوف يكون هناك إصرار على مبلغ كبير من المقابل المالي، ويجب أن يقدم هذا المقابل؛ وأن أفضل شكل يقدم به أن يكون قرضاً بدون فوائد تدفع على شكل أقساط سنوية حتى بلوغ مرحلة الإنتاج، وعندها يمكن أن تبدأ عملية التسديد، حوالي ٢٥٪ سنوياً من حصة الحكومة في الأرباح الصافية إلى أن يتم تسديد القرض كله. إن حصة الحكومة يتعين أن تكون ٢٠٪، رغم أنه يحتمل المطالبة بمعدل أعلى من ذلك، بينما مقدار القرض يجب أن يكون ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) جنيه إسترليني. ربما تعتقدون أنني أنحاز بشكل مبالغ فيه لمصلحة الحكومة، ولكن يعتقد هنا أن مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى سنوياً قد تم عرضها مؤخراً على الحكومة العراقية مقابل:

(أ) رفض جميع العروض الأخرى للتنقيب في المناطق غير المشمولة في امتياز الشركة التركية للبترول.

(ب) عدم الإصرار على تطوير منطقة امتياز الشركة. . . وأتصور أن شركة

مدين لن تجد الأمر سهلاً بإيجاد المبلغ المقترح . . . ولكنني لا أعتقد أن من المُجْدي الأمل بتطورات إيجابية دون ترتيب شيء في اتجاه قرض للحكومة . . . وبالمناسبة، إذا ما وصل الأمر إلى إرسال ممثل للتفاوض، فإنه سوف يكون له أثر طيب عند جميع الأطراف المعنية لو تم إرسال أحد من النبلاء العديدين في قائمة المسهمين في مدين ؛ وإنني بالطبع سأكون في خدمته بشكل كامل ؛ وعلى المبعوث أن يبتعد تماماً عن المحيط الرسمي البريطاني حتى يُمكن تفادي إثارة الشكوك» .

كان رد السيد كري حَذراً، رغم أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لاستشارة السيد برومهيد . «أنا خائفَ» ، كتب قائلاً : «إن أفكار الملك فيما يتعلق بالثمن الذي يتوجب دفعه من قبل أي أحد للبحث عما إذا كان هناك شيء في البلاد يستحق الاستثمار، حتى لو كان هذا يحمل معه الحق في الاستثمار اللاحق بعد إثبات وجود النفط أو المعادن القابلة للاستثمار تجاريّاً هي أفكارٌ مبالغ فيها للغاية . لا يوجد هناك أي تشابه بين مسألة العراق وتلك الخاصة بالحجاز . ففي العراق قد تم إثبات وجود حقول النفط الوفيرة، وأن المبلغ المشار إليه إن كان قد تم الاتفاق عليه بالفعل، هو لغرض إبعاد النفط عن سُوق غمرته الإمدادات النفطية » .

بعد عشرة أيام، رد السيد برومهيد على رسالتي قائلاً : «لقد قمنا بعقد اجتماع لمجلس الإدارة بشركة مدين المحدودة، وبعد مناقشة المقترحات التي قدمتها قررنا المُضي وفقاً للخطوط المقترحة . . . إننا سوف نجد من الصعوبة بمكان جمع ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، أو أي مبلغ مُشابه كقَرض . . . وإن هذا الشرط الجديد يُسببُ لي قلقاً ؛ لأنه إذا ما تقدمنا للملك الآن وتم رفضنا لعدم استطاعتنا جمع هذا المبلغ من المال فإن هذا لن يسهم في تحسين موقفنا . وبالإشارة إلى النقطة التي ذكرتها في رسالتك للسيد كري . . . فإن حقيقة الأمر

أن أسواق النفط العالمية في الوقت الحاضر مَغمورة، وأن الأسعار عموماً غير مُجزية وغير مُربحة، وبسبب ذلك فإن شركة(تي. بي. سي) (شركة النفط التركية) ولمصلحتهم الخاصة كانوا على استعداد لدفع غرامة كبيرة لوقف الإنتاج في العراق. إن هذا أمرٌ مختلف تماماً عن دفع مبلغ ضخم مقابل امتياز للتنقيب عن معادن لا يزال يتحتمُ إثبات وجودها بكميات مُربحة تجارياً. إن فكرتكم بإرسال أحد من رجالنا... للشروع في المفاوضات ليست بالفكرة السيئة، ولكننا لا نستطيع أن نوكل أحداً لهذا الغرض دون بدل أتعاب مُجز، ولابد لنا من شيء مَلْموس لنعمَل عليه قبل أن نستكمل ملء خزائننا مرّة ثانية!.. إنك تذكرُ ٢٠٪ ريع للحكومة، ولكن يبدو ليّ أن هذا رقم عال للغاية، وإنني لا أعتقد حقّاً أن تزيد على ١٠٪، وهو الرقم المُحدد في الامتياز الأصلي. إنه يجب علينا أن لا نُعيق الامتياز بشروط مرهقة للغاية، وإلا فإننا لن نَحْصُلُ على الدعم المالي المطلوب. كنت قد أرسلت لك منذ بضع سنوات مُسوّدة نموذج حق امتياز[٣١] والذي قد تكون الشروط العامة له ملائمة للظروف الحالية وإذا ما عَمِلْتَ وفق هذا الأساس، فإن ذلك سيساعدنا في هذا الجانب. إذا كان لابد من مَنحْ قرض يرتكز على ريع للحكومة، فيلزم أن يحمل أرباحاً، ولكن إذا لم يكن ذلك مُمكناً لأسباب دينية[*]، فإن الحَلّ الوحيد الذي أراه لترتيب هذا الأمر سيكون عن طريق عمل القرض بتخفيض كبير (لنَقُل ٢٥٪). في الختام، أهنئك على وصول المرحلة التي يبدو معها أخيراً إمكان عَقد صفقة، وآمل جداً أن تنجح في الحصول على حق امتياز بشروط تجارية.... إن مسهمي شركة مدين كان عليهم ممارسة قدر كبير من الصبر طوال هذه السنين، وإنني راغب جداً في أن أراهم يحُصلون على مكافأة مجزية».

(٣١) رسالة من السيد برومهيد للمولف، ٢٣ إبريل، ١٩٣١م.

(*) يقصد بالاعتراضات الدينية: موقف الدين الإسلامي فيما يتعلق بالتعاملات الربوية وتحريمه لتلك الفوائد الربوية.

لم تكن الرسالة على قدر كبير من المساعدة في شيء، وكان يبدو بالفعل أن شركة مدين المحدودة لن تجد التمويل المالي لعمليات جَادة في الجزيرة العربية على الإطلاق. كانت الرسالة مؤرخة في ٢٣ أبريل ١٩٣١م، بالضبط بعد أسبوع من وصول السيد كارل. إس. توتشل إلى جدة، وهو مهندس تعدين كانت خدماته قد وُضعت تحت تصرّف حكومة ابن سعود بواسطة السيد تشارلز. آر. كرين(*)(٣٢).

لقد أنهى توتشل بعد وقت قصير عمله؛ وفي ١٨ مايو استطعت أن أبلغ السيد كري بأن توتشل قام باستكشاف للحجاز ومَسْح أولي لموارده المعدنية. لقد كانت نتائجه متفائلة باعتدال، رغم أنها مصَاغة بتعابير غامضة، والتي بالطبع لم تنشر(**). كان فحصه لمنطقة مدين أشبه بالأولي الذي تعوزه الحماسة وكان مُنصبّاً أساساً على البقع النفطية الساحلية التي لم تثر أي اهتمام كبير. لكن أعماله اللاحقة في منطقة الأحساء قد كثفت الاهتمام الذي كان قد أثاره اكتشاف النفط في البحرين؛ وفي أوائل عام ١٩٣٢م كان قد تزوّد بما يكفي من المعرفة باحتمالات البلاد العامة لدرجة تفويض الحكومة له للتوجه

(*) تشارلز كرين Charles R. Crane: من رجال الأعمال الأمريكيين والعاملين في المجالات الإنسانية والمساعدات، اختاره الرئيس الأمريكي ويلسون في عام ١٩١٩م للمشاركة في لجنة البحث والتقصي التي أدت إلى نظام الانتداب في سورية وفلسطين والعراق. خصص مساعداته للدول المحتاجة في الشرق الأوسط، وكانت له جهود إنسانية في اليمن. التقى بالملك عبدالعزيز لأول مرة في فبراير عام ١٩٣١م، ونتج عن ذلك أن أرسل كرين أحد المهندسين هو كارل توتشل للمملكة، للبحث عن المياه والمعادن.

انظر ديفيد هوارث. ملك الصحراء (بالإنجليزية). لندن، ١٩٦٤م، ص ص١٨٠-١٨١.

32-H.St.J.B.Philby, *Arabian Jubilee*(Robert Hale,1952),p.177.

(**) تحدث توتشل عن تجربته حول مسح المناطق التعدينية في الحجاز ونجد، في كتاب: «مناجم الذهب القديمة في الحجاز ونجد» المطبوع سنة ١٩٣٢م، وقد زار مناجم عدة في جنوب مدين، والمدينة المنورة، والطائف، ومهد الذهب، وحليت، والدوادمي وغيرها، انظر: تطور الاستكشاف المعدني في المملكة، ص١٩.

إلى الولايات المتحدة لتشجيع التقدم بعطاءات للامتيازات المتوافرة للتنقيب. أما بالنسبة للحجاز فلم يظهر أي اهتمام بالبيانات التي تمكن توتشل من جمعها؛ وفي يوم ١٣ ديسمبر ١٩٣٢م، وبعد سلسلة من المحادثات مع عبدالله السليمان ـ وزير المالية ـ استطعت أن أنقل عرضاً رسمياً للامتياز الخاص بشركة (مدين) في رسالة إلى السيد كري، والجزء المتعلق بالموضوع في هذه الرسالة جاء كما يلي:

«لسبب غريب لم يقم السيد توتشل بفحص المنطقة التي يغطيها امتياز شركة مدين القديم، بالرغم من أنه زار مكان النز النفطي حول ضبا على الساحل. الامتياز الآن رهناً على موافقة الملك، التي يجوز أن أحصل عليها قبل وضعي لهذه الرسالة بالبريد، إن عبدالله السليمان مستعدٌّ لمنح حق الامتياز للتنقيب إلى شركة (مدين المحدودة) وفقاً للشروط التالية:

(أ) أن تحصل الحكومة على نسبة ٣٠٪ كنصيب من صافي أرباح المشروع.

(ب) أن تدفع شركة مدين المحدودة مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه ذهب سنوياً، وتدفع مقدماً لتغطية إيجار المنطقة، والحماية... إلخ.

(ج) أن تشرع شركة مدين المحدودة في العمل خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية.

(د) التفاصيل الفعلية لحق الامتياز يُمكن مناقشتها دون تأخير أو عائق، بمجرد قبول الشروط أعلاه كشروط أساسية.

واستطردتُ: "بالطبع فإن أية مبالغ مستحقة الدفع لمدين سوف تدفع بالفعل لشركة (الشرقية) تخفيضاً لديون الحكومة المستحقة لنا. لذلك ليس هناك من شيء لها، ولكن فائدة شركة (مدين المحدودة) تكمن بهذه الفرصة

الحالية لتؤسس امتيازها بصورة نهائية إذا استطاعت ذلك. أما إذا ما ضاعت هذه الفرصة، فإنها لن تتكرر ثانية، وإن الشركة ربما تتم تصفيتها. وعليه، هل تكرمت بنقل هذه المعلومات إلى السيد برومهيد وأثرت فيه بصورة قوية على ضرورة عدم تضييع أي وقت؟ إن الحكومة ترغبُ في قرض بالإضافة لما ذُكر أعلاه، ولكنني وقفت ضد ذلك وقاومته بعناد، ومن ثمَّ لم يتم الإصرار عليه على أساس التفاهم بأنه إذا ما تمت الموافقة على الشروط المذكورة أعلاه فلن يكون هناك أي تأخير للبدء في العمل. أرجو تفضلكم بإعلامي برقيّاً إن كانت شركة (مدين المحدودة) توافق على السير وفقاً لهذه الخطوط، وفي حالة الموافقة يجب عليهم إرسال مندوب مفوض تفويضاً كاملاً في الحال لمناقشة تفاصيل الامتياز. وإذا كانوا لا يقبلون بهذه الشروط فعليهم أن يتقدموا بعرض مُحَدَّد تجاه النقاط (أ)، (ب)، و(ج) لأضعها أمام الحكومة. ولكنه لن يجدي تخفيض الشروط المقترحة إلى أدنى من ذلك بشكل كبير، إذ إن من الأهمية الحصول على تأييد الحكومة الكامل للمشروع».

أشعرني السيد كري باستلامه لهذه الرسالة في ٣ يناير ١٩٣٣م، فكتب إليّ: «عند استلامنا لموافقة الملك على الشروط المقترحة، فإن العرض يمكن أن يوضع كعرض مؤكد لشركة مدين وفقاً لبنود الاتفاقية بين شركتْي (مدين والشرقية). إن هذا سيدفع بالأمور إلى الأمام ويجعلها تثمر، وإننا سوف نناشد شركة مدين إما أن تقبل العرض أو أن تترك لنا الحرية لنتفاوض مع جهات أخرى. في الوقت نفسه، إنه لمن غير المرغوب فيه بصورة كبيرة أن يتم اتخاذ مثل تلك الخطوة في غياب السيد برومهيد، لذلك فإنني آمل أن تتمكن من الاحتفاظ بالأمر مفتوحاً حتى عودته في أبريل». لكن السيد برومهيد بدا لدى عودته مأخوذاً كليّة من الدهشة لانقلاب الأوضاع. فكتب إليّ في ٨

أغسطس قائلاً : «بما أن السيد كري قد عبَّر أيضاً عن وجهة نظره بأنه يُحبذُ تعديل عقد (مدين - الشرقية) إن كان ذلك سيقف عقبة في سبيل إبرام صفقة، فإنني سوف أقوم بمحاولة أخرى للتوصُّل إلى شخص آخر حول الأمر في المحاولة لتسوية بعض الحقائق وربطها مع بعض لنستحث مُشتر، فإنني أجد مصاعب عدة تبرز أمامي وفي مقدمتها مسألة منطقة الامتياز». كان هذا إقراراً مثيراً للدهشة بالنسبة لرجل كان قد تعامل مع حق الامتياز لمدة عشرين عاماً؛ ولكن في ١٧ أغسطس عاد ليطمئنني مرة أخرى: «إنني أضع أمر (مدين) أمام عدة أطراف جديدة، وأطمح للأفْضَل تحت ظل ظروف صعبة نوعاً ما، ولك أن تظَل مطمئناً بأن الفشل لن يكون نتيجة الافتقار للمحاولة». لقد بدا الأمر مثل ناقوس الموت والاندثار لشركة مدين، التي كان بطلها الأساسي الآخر، السيد لوفتوس بروك قد مات في عام ١٩٣٠م، (بمعاناة كبيرة) كما كتبت زوجته لي، دون شك من تفاقم الألم نتيجة الإحباط والقلق حول أمور شركته المحبّبة.

في أوائل مايو ١٩٣٤م كتب السيد برُومهيد إلى السيد إدوارد دنبار المدير الإداري لشركة الشرقية قائلاً: «لقد كنت أتباحث مع شقيقي، وإننا نميل إلى الاعتقاد بأنه من الأفضل أن نقوم بتصفية شركة (مدين). ولكن قبل أن نتخذ أي عمل فإنه لمن الأفضل أن نسأل فيلبي إن كان يرى ثمة اعتراض، أو أي احتمال من الاستفادة من الشركة في المستقبل. إنني أستطيع الحصول على أكثر من نصف الأسهم، وبالتالي التحكم بها، وبالطبع فإن مثل هذا الشأن يوفر الكثير من المصروفات الأولية، بالإضافة إلى أن لها ميزات معينة كشركة يرجع تأسيسها إلى ما قبل عام ١٩١٦م». كانت إجابتي كالآتي: «كما تعلم، فإنني كنت في أوقات مختلفة قد ناقشت هذا الأمر مع كل من السيد كري والسيد

برومهيد. وإنه نتيجة لتلك المناقشات أستطيع التوصل إلى استنتاج أن (مدين) ليست في وضع يُمكِّنها من تشغيل أي امتياز بمثل الشروط التي يمكن الحصول عليها تحت الظروف الحالية. لقد نقلت إلى السيد برومهيد مختلف المقترحات التي يمكن على أساسها إجراء المفاوضة لامتياز للتنقيب، ولكنها كما يبدو لم تلق القبول، حيث إنها جميعاً تشتمل على دفعات مالية نقدية للحكومة وشروط أخرى تقل إيجابياتها عن تلك التي تضمنها حق الامتياز الأصلي؛ لذا فإن شركة مدين إذا كانت لا تستطيع التكيف مع الظروف المتغيرة فإنني لا أرى ميزة معينة في إبقاء الشركة على حيِّز الوجود؛ لذلك فإنه فيما يتعلق بي شخصيّاً يبدو أنه ليس هناك من اعتراض على التصفية المقترحة، بالرغم من أنني آسف لحدوث ذلك في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه الحكومة حريصة على استكشاف واستغلال مواردها المعدنية».

وبالمناسبة أضفتُ قائلاً: إنه ربما يساعد السيد برومهيد في الوصول إلى قرار أن يعرف أن الدكتور نوملاند مساعد رئيس الجيولوجيين لشركة (كاليفورنيا إستاندرد أويل)[٣٣] قد قام مؤخراً [في أبريل] بزيارة منطقة النفط المزعومة على ساحل مدين بالقرب من ضبا. لقد فهمتُ أنه قد كتب تقريراً في غير صالح احتمالات وجود النفط في تلك المنطقة، حيث إن ظهور النفط على السطح، الذي كثر الحديث عنه في الماضي ليس تحته شيء فيما يبدو. وأنه يعتقد بأن البقع الزيتية ليست أكثر من تَجمع لزيت سطحي من البحر والذي وجد طريقه إلى خليج ضبا، ينحسرُ ويجري مع حركة المدّ والجزر! بالطبع إن هذا ليس رسميّاً ولا أعتقد أن إعلاناً رسميّاً من هذا القبيل سيصدُر، ولكنه من المهم للشركة أن لا تنافس على امتياز في هذه المنطقة. لذلك فإن الذهب والمعادن

(33) Philby:Letter to sir Edward Dunbar, May 17,1934.

المشابهة فقط هي التي ستكون ذات اهتمام، وإن هذه المعادن هي التي سترغب الحكومة في استغلالها. وأنها تتوقع الكثير من ورائها، كما يبدو، ولكن حتى الآن لا أحد يبدو حريصاً على مباشرة حق امتياز بالشروط المقترحة. لا أعتقد أن هناك شيئاً يمكن أن يقال حول الأمر سوى أن أعبرَ عن أسفي لانتهائه على هذا النحو الهزيل. «حقّاً إن النشاط الذي لا يكلّ للسيد توتشل قد حدد منجماً قديماً للذهب، لا يزال يسمى باسمه القديم مَهْد الذهب(*)، حيث يرى أنه يُمكن استخدام الوسائل الحديثة لاستخراج الذهب بصورة مربحة من حوالي ٥٠٠,٠٠٠ (خمس مئة ألف) طن من النفايات التي لم يكن باستطاعتهم استخلاص كل المعدن منها، الذي كان قد هُجر عندما غُمرَ المنجم بوابل من المطر الغزير. كان من المؤمل كذلك ـ رغم أن هذا الأمل انقلَب إلى خيبة في النهاية ـ بأن التعدين اللاحق للجبل ربما ينتج أيضاً كميات من خام الذهب.

على أي حال، استطاع السيد توتشل أن يثير اهتمام شركات التعدين البريطانية والأمريكية في ذلك المشروع، وفي أوائل عام ١٩٣٤م كان قد رتب أمر امتياز للتنقيب مع الحكومة لصالح مؤسسة أنجلو - أمريكية تأسست حديثاً تسمى نقابة التعدين العربية السعودية. بدأ العمل في المنجم على الفور، رغم أن اندلاع الحرب العالمية الثانية قد أعاق العمليات، وللتعجيل بالأحداث يمكن

(*) وصف توتشل منجم مهد الذهب، وذكر أنه قد استغل أثناء حكم هارون الرشيد، ووصف أيضاً جيولوجية المنجم وقدم تحليلاً لبعض العينات المعدنية. وقد أعيد تشغيل هذا المنجم عن طريق شركة نقابة التعدين العربية السعودية من خلال امتياز التعدين الذي حصلت عليه في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤م ولمدة ٥٨ سنة، وبدأت عملية التعدين في سنة ١٩٣٩م واستمرت حتى سنة ١٩٥٤م. وقد ركزت الحكومة السعودية على زيادة استثمار المنجم من خلال عدة مراحل مرّ بها المشروع حتى تم افتتاح مشروع منجم مهد الذهب تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين في ١٧ رجب ١٤٠٣هـ/ ٣٠ أبريل ١٩٨٣م، ويعد المنجم أكبر منجم قديم معروف في المملكة العربية السعودية. انظر: تطور الاستكشاف المعدني في المملكة، ص ٢٠، ٢٤، ٣٠.

هنا القول إن الشركة تمت تصفيتها في عام ١٩٥٤ مُحققة أرباحاً صافية مقدارها ٢٠ مليون دولار في عشرين عاماً (*) مقسمة كأسْهم متساوية بينها وبين الحكومة. وبالمناسبة، هذا المنجم يقع تقريباً في منتصف الطريق بين مكة والمدينة، وهكذا فإنه يقع على بعد أكثر من ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من الحدود الجنوبية لمنطقة امتياز شركة (مدين المحدودة).

وعلى أية حال، أشعل الإعلان العام عن تأسيس هذه الشركة في عام ١٩٣٤م، بارقة أمل لشركة (مدين المحدودة)، التي قام مديروها بالكتابة في الحال للنقابة، دون الرجوع إلي (كنت آنذاك في جدة)، داعين للتعاون معها من أجل النهوض بالامتياز المُحْتضر، الذي كنت قد قدمته لهم في ديسمبر ١٩٣٢م دون أية نتيجة. لقد كان الأمر سراباً في صحراء قاحلة. إنهم لا يعرفون أي شيء عن قوة الشركة الجديدة، وكان رد فعلي عن الخبر رسالة بتاريخ ٦ يونيو ١٩٣٤م، والأمر الذي لابد أن يكون قد ثبّطَ من حماستهم الملتهبة، حيث كتبتُ لهم «لا أشك أن هذه النقابة قد جاءت نتيجة لنشاط السيد ك. إس. توتشل. . . الذي ذهب إلى موطنه في ديسمبر الماضي، مع تفويض من الحكومة ليفعل ما في وُسعه لجذب اهتمام مؤسسات التعدين لتنمية الموارد المعدنية في البلاد، التي اكتسب عنها معرفة سطحية لا بأس بها خلال السنوات القليلة الماضية. . . إنني لا أعتقد بأن النقابة الجديدة سوف تهتم كثيراً بمقترحاتكم، وإذا ما تطور أي شيء من زيارتهم المرتقبة، فإن آمال شركة مدين يجب أن تعد قد ذهبت أدراج الرياح. إن السبيل الوحيد (لمدين) هي أن تنافس، ولكنني مُدركٌ تماماً بأن مواردها لا تسمحُ بذلك. . . ويجب الإقرار

(*) يبدو أن فيلبي يخلط هنا الربح مع قيمة الذهب والفضة المستخرجة. ففي كتابه العربية السعودية (لندن، ١٩٥٥)، يشير إلى أن ١٠ ملايين دولار هي الأرباح الصافية للحكومة والشركة- (محرر النص الإنجليزي).

بأن السيد توتشل إذا كان لديه الدعم المالي فإنه هو المرشح الأقوى للحصول على الامتياز . . . إنه قطعاً يعلم عن البلاد أكثر من أي شخص آخر» .

بعد أيام قلائل تسلمت رسالة من السيد توتشل نفسه، الذي كان في طريقه إلى جدة، كتب فيها قائلاً: «كما تعلم الآن، فإنني قد نجحتُ في النهاية من تأسيس نقابة لتنمية صناعة التعدين في المملكة العربية السعودية. وإنه بغض النظر عما إذا كانت هذه المفاوضات مع الحكومة السعودية ستكلل بالنجاح أم لا فإنه ستكون هناك بعد اختتام المفاوضات فترة من الزمن ربما ستة أسابيع أو شهرين [التي ينوي خلالها أن يقوم بزيارة قصيرة إلى منطقة مزعومة للذهب في الصحراء السورية]. في لندن، هاتف السيد برومهيد المكتب، وأخبرنا عن الترتيبات مع شركة (الشرقية)! وقال: «يمكننا أن نناقش ذلك عندما نلتقي، ولكنني أريد أن تعلم شخصيّاً بأن شركتنا ترغب في التعاون مع أناس راغبين جديّاً في تنمية التعدين. إن شركة (مدين المحدودة) قد أنفقت الكثير من المال حتى الآن دون نتائج؛ من المحتمل أن نستطيع المساعدة بتقديم الاستشارة الفنية . . . » كذلك كتب إليّ السيد برومهيد عن مقابلته مع السيد توتشل و مدير الاتحاد الجديد دون أن يضيف شيئاً ماديّاً إلى معرفتي عن الوضع، ما عدا أن جملته الأخيرة كانت: «في الظروف الراهنة لا أعتقد أن من المستحسن تصفية (مدين)، بل الانتظار لنرى إذا ما أصبح من الممكن عمل أية خطة لفائدتنا المشتركة» ومن نافلة القول، يبدو أنه كان يتصور اندماجاً بين شركة الشرقية و«شركة مدين و نقابة التعدين العربية السعودية تحت رعاية الشركة (الأنجلو – شرقية للتعدين المحدودة)، التي تبين أنها ترعى الشركة الجديدة. لكن آراءه بدت لي متفائلة أكثر من كونها عملية» .

إن هناك القليل من المتبقي ليضاف إلى قصة شركة (مدين) الحزينة. وصل السيد توتشل إلى جدة في يونيو، ولكن لم يحدث أن قدمت له الحكومة عرضاً محدداً ونهائيّاً، إلا في يوم ١٩ سبتمبر والذي قبلته النقابة على الفور. ومع ذلك فقد استمرت المفاوضات اللاحقة حَول التفاصيل حتى ٢٣ ديسمبر، عندما تم توقيع وتصديق حق الامتياز في حينه. وبعد أيام قلائل كتبت للسير إدوارد دنبار كما يلي: «إن السيد توتشل قد استغرق وقتاً طويلاً ليصل بمفاوضاته إلى نهاية ناجحة، وكان عليه بالطبع أن يُحسِّن بصورة كبيرة للغاية من شروطه الأصلية. وأن النقطة الأخيرة المعلقة، أعني عما إذا كانت الحكومة ستحصُلُ على ١٥٪ من الأسهم المدفوعة من قيمة الأسهم من الرأسمال الاسمي لكل شركة تعدين تتأسس، أم ١٥٪ فقط من رأس المال المُكتَتب والمدفوع، لقد تمت تسوية هذه النقطة لصالح الحكومة، إن المنطقة الآن تستثنى بالتأكيد نجد، ولكنها تشتمل على كامل إقليم الحجاز من العقبة إلى برك. وأنها بذلك تشتمل على كامل منطقة مدين الأصلية وعلى قدر إضافي أكثر. إنني لا أرى حقّاً ما يمكن عمله لإعطاء شركة (مدين) دوراً في هذه المرحلة، وعلى أي حال، فإن أية ترتيبات من أجل اتحادها مع (نقابة التعدين العربية السعودية S.A.M.S) لابد أن يتم الإعداد له في لندن. إن الأمر برمته مُحبطٌ للغاية، ولكنني لا أعتقد أن أية نتيجة أخرى كان من الممكن توقعها ونحن نرى أن مدين ليس لديها أية اعتمادات مالية للتعامل مع مثل ذلك الامتياز، ولا أي شيء لتقدمه للحكومة. من الناحية الأخرى، فإن النقابة ملتزمة بإنفاق ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في استكشاف الإقليم وفي إنشاء الشركات اللازمة للعمل في أية معادن يتم اكتشافها».

أجابني دُنبار بالتالي: «يجب أن أقول إنني أوافق على أن لا أحد كان يتوقع أن يكون لمدين فرصة كبيرة للحصول على حق امتياز للتنقيب، نظراً لافتقادهم الكامل للاعتمادات المالية، وإنني أشُك أن النقابة ستعطي شيئاً مقابل لا شيء!». هذه الملاحظة الأخيرة كان قد أثارها التماس برومهيد للقيام بمجهود لإغراء (نقابة التعدين العربية السعودية) باستيعاب شركة (مدين) و(شركة الشرقية) إليها وفق شروط تفضيلية. لقد كانت (نقابة التعدين العربية السعودية) دائماً قوية بما فيه الكفاية لتقف على قدميها، دون ميل نحو مساعدة شركات مضطربة الأوضاع المالية. لقد كان السيد برومهيد مُصممٌ ثابت العزم حتى النهاية، رغم أنه في رسالة كتبها إليّ في ١٤ يناير ١٩٣٥ من بورسودان، التي وصلها في نطاق جولة لإجازة طويلة في أفريقيا، أشار إلى أنه قد تقاعد عن الأعمال التجارية الفعلية نوعاً ما.

أما فيما يخصني، فإنها أغنيته المفضلة، التي طبيعيّاً تركز بشكل أساسي على بعض التعليقات المريرة عما كان يمكن أن يتم لو كانت الأمور مُختلفة. حيثُ كتب: «إن حق الامتياز المقترح للسيد توتشل معقول ومُناسب بشروطه التي لو كان من الممكن الحصول عليها في الوقت الذي تَم تنفيذ الاتفاقية بين (مدين) و(الشرقية)، أو خلال سنة أو سنتين بعد ذلك، عندما كنت في الخدمة الفعلية، فإنني لا أشك بأن شركة (مدين) كان يُمكن أن تستغل الأمر بفعاليّة تامة، لأن أربعة من مسهمينا كانوا قد دفعوا مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه إسترلينى وكانوا متحمسين جداً لمتابعة استثمار أموالهم. من سوء الطالع أن الوضع الآن مختلف للغاية، وأخشى كثيراً أن يعدوا مشروع العمل ميتاً. . . إنك تكتب الآن ذاكراً بأن السيد توتشل كان يجري المفاوضات لهذا الامتياز منذ يونيو الماضي؛ لذا فإنه من الواضح أنه قد ذهب إلى جدة بعد مقابلة الخامس من

يونُيو، وتقدم على الفور بطلب لهذا الامتياز. و أعترف أنني لا أستطيع أن أفهم مبادئه الأخلاقية، حيث إنه من الواضح أنه تقدم بالطلب بناءً على المعلومات التي زودته بها: إذ إنك سوف ترى في رسالتي المؤرخة في الخامس من يونيو أن السيد توتشل ومعاونوه أفادوا بأنهم على أتم الاستعداد بألا ينتهكوا إقليمنا، علاوة على ذلك، فإنهم آنذاك ذكروا بالتأكيد أن في نيّتهم القيام باستثمار قصير الأجل لبعض المناجم القليلة إذا ما تمخضَ المشروع الأول عن نتيجة مُرْضية. على كل حال، بصرف النظر عن كل هذا، فإنني أريد منك مساعدتي لحفظ ماء وجهي أمام حملة أسهمي، بحثهم على استيعاب شركة مدين المحدودة، حتى لو كان المقترح الأكبر وهو استيعاب الشرقية، لا ينال موافقتك... إن بضعة أسهُم في شركة امتيازهم لن تضرهم: إن رأسمالنا المكتتب فيه ليس كبيراً، بالرغم من أن الأسهم كانت قد صدرت بفائدة عالية، والتي أضحت تهبطُ مع تقدم السنين. إن هذا سوف يُهدئ من شعورهم بالغيظ، ويهيئ للنقابة مجموعة جيدة من حملة الأسهم... أعتقد أن أية صفقة أو اتفاق يجب أن يؤمن النسب المحددة لحَملة الأسهم وبعض الأسهم الإضافية لتسديد دائنينا. إن رأسمالنا المدفوع هو ١٦,٩٠٨ جنيهات إسترلينية، ولكن لسوء الحظ تبلغ ديوننا ١٥,٤٠٠ جنيه إسترليني، والذي يُمكن أن يخفّض بصورة معقولة من خلال برنامج ملموس... أرجوك أن تفعل ما في وسعك تجاه الأمر، و فيما يتعلق بشركة (مدين)، فإن (الشرقية) من خلال التزامها التعاقدي مسؤولة عن المحافظة عليها».

لقد كان الأمر برمته مُحْزن جداً؛ ولكن ما ورد في هذه الرسالة من تصريحات لا تتطلب أقل تعليق، ولم أحاول مطلقاً أن أجادل في الأمر. وفي الواقع، وحسب ما تسعفني الذاكرة، لم أر أو أسمع من السيد برومهيد مرة

أخرى على الإطلاق؛ وليس لديّ سجل عمَّا حدث لشركة (مدين) في النهاية. كل ما أعلمه حقّاً هو أن الـ ٢٠٠٠ جنيه إسترليني التي استثمروها في (شركة الشرقية)، وهو من المحتمل الاستثمار الوحيد المفيد الذي قاموا به على الإطلاق، كانت قيمتها ١٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى في عام ١٩٤٦م، عندما تم شراء كامل حصص الشركة التي أسستها بنفسي ورعيتها طوال عشرين عاماً، من قبل السادة (ميتشل كوتس وشركائه). إن حق امتياز مدين بالتأكيد أصبح مَيتاً، وإنها ربما كانت بركةٌ ورحمة أنها لم تصل إلى مرحلة عمليات التعدين الفعلية، إذ لا يوجد بالتأكيد أي شيء لدى (مدين) اليوم سوى الهياكل الخاوية لما كان فيما مضى مناجم الذهب المشهورة التابعة لها، ومسحةٌ من الزيت والكبريت هنا وهناك، وكميات كبيرة من خام الحديد الذي قد يستحق أو لا يستحق التعويل عليه.

إن مُعظم هذا الفصل قد تحول، من غير قصد، إلى المعادن المختلفة كثيراً عن النفط، ولكن النفط هو الذي كان أحد الأعمدة التي تمنت شركة (مدين المحدودة) أن تبني عليه الصرح الصناعي العظيم لأحلامها. وفي حقيقة الأمر، إننا لم نصل بعد إلى نهاية الرواية عن البحث عن النفط في ساحل البحر الأحمر. للفصل الأخير من الدراما نعود ثانية إلى السيد لونغريك والدور الذي أداه في الفصل الختامي قبل إسدال الستار للمرة الأخيرة، على مسرح خال منثورة عليه أنقاض ونفايا آمال مُحطمة[٣٤]. ولكن قبل أن أبدأ في تلك القصة، توجد حادثة واحدة أخرى للتسجيل، والتي كان لي بعض الدور فيها: واقعة غريبة لدرجة أن اسم بَطلها ـ وهو الشخص الوحيد المتعلق بالقصة إلى

(34) Steven Hemsley Longrigg, pp.114-5.

جانب شخصي ووزير المالية السعودي عبدالله السليمان ـ يجب أن يبقى محجوباً لأسباب سوف تتضح في القريب العاجل. إن السيد: (كيو) الذي عرفته شخصياً فقط في هذه العلاقة، كان شخصية عامة ذات تميّز معين، كسبها في مجالات متنوعة مثيرة، وكان لديّ كل الأسباب التي تحملني على الاعتقاد بأنه ذو تأثير كبير في دوائر مدينة لندن: الشخص المناسب تماماً الذي يمكن أن يؤدي دوراً مهمّاً في التنمية المرغوبة لموارد الجزيرة العربية. لقد شرحتُ له بالكامل الوضع في البلاد فيما يتعلق بحقوق الامتياز للتنقيب عن النفط التي تم منحها في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية لشركة (كاليفورنيا إستاندرد أويل)، بينما جزء كبير من غرب الجزيرة العربية (الحجاز ومدين) كانت قد خُصصَتْ (لنقابة التعدين العربية السعودية) لاستغلال الذهب والمعادن الصلبة الأخرى. أما المناطق الباقية فهي متاحة للتنافس عليها، بما في ذلك المنطقة الغربية في مجال النفط. بعد أن أصبحت هذه الأمور مفهومة.

تبدأ القصة برسالة من السيد كيو إلي مؤرخة في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٥م يقول بها: «إنني أعيد باختصار الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء محادثاتي معك (كان كلانا آنذاك في لندن). إن حكومة المملكة العربية السعودية سوف تمنحني ما يلي:

(أ) حق امتياز حسب الطريقة المعتادة، يعطيني الحق الحصري للبحث واستخراج المعادن الثمينة في مناطق الحجاز وعسير (ما عدا تلك المناطق المحظورة في داخل المُدن المقدسة مكة والمدينة وما حولها)، والمنطقة الساحلية للبحر الأحمر والجُزر التابعة له، وخليج العقبة والجزر التابعة له، ومن رأس خليج العقبة وعلى امتداد حدود شرق الأردن حتى خط العرض ٣٠ درجة

وتقاطعه مع حدود العراق، وعلى امتداد حدود العراق حتى تقاطعها مع خط الطول ٤٧ْ درجة، وجنوباً على امتداد خط الطول هذا حتى تقاطعه مع الحدود اليمنية السعودية، وإلى البحر الأحمر، باستثناء تلك المناطق التي تحوز عليها (ستاندرد أويل للتنقيب عن النفط) و(نقابة التعدين العربية السعودية) عن الذهب». من الملاحظ أن الدقة في تحديد الحدود أزالت كل احتمال للشك أو سوء الفهم فيما يتعلق بالمنطقة المشمولة في هذاالمقترح : باختصار ! أنها كانت تشمل المملكة العربية السعودية بأكملها عدا المناطق المخصصة للشركتين المذكورتين ؛ وكذلك على تلك المناطق فيما يتعلق بالمعادن التي ليست من اهتمام هاتين الشركتين.

لقد كان السيد كيو مهتماً أيضاً في :

(ب) احتكار إدارة جميع وسائل النقل البري في كل أنحاء المملكة العربية السعودية حسب الشروط المحددة في المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٥ مايو ١٩٣٥». هذا المرسوم يشير إلى مشروع لتوحيد شركات وسائل النقل الخاصة كافة الموجودة في المملكة في مؤسسة واحدة لمصلحة حركة الحج.

استطرد ذاكراً في رسالته : « إن السعر لحق امتياز التنقيب عن النفط والمعادن هو ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) جنيه إسترليني نقداً، وتقديم مبلغ ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) جنيه إسترليني لشركة النقل التي يتعين تأسيسها. وسوف تقوم الشركة لاحقاً بوضع أسهم تحت تصرف الحكومة بقيمة اسمية مقدارها ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) جنيه إسترليني لتمكن الحكومة من المفاوضة لحيازة الشركة لتعهُّدات شركات النقل العاملة الآن في المملكة العربية السعودية، وبذلك يتحقق الاحتكار للشركة من خلال الحكومة». لقد كان هذا الاقتراح مبالغاً فيه ولكنه اقتراح مغرٍ ؛ وليس هناك غموض حوله، لقد تم وضع المقابل

المالي بكل وضوح في هذه الرسالة وفي مسوّدة الاتفاقية المقترحة، التي تستلمها في حينه عند عودتي إلى السعودية في فصل الخريف. في استجابة لاستفسارات متنوعة من السيد كيو أرسلت إليه رسماً تخطيطيّاً لخريطة توضح المناطق المعنية بالأمر ؛ وفي نهاية ديسمبر ١٩٣٥م تمكنت من إرسال تقرير مبدئي له حول ردود فعل الحكومة على مقترحاتي، وكذلك عن التقدم الذي تحرزه عمليات (نقابة التعدين العربية السعودية). إن هذه الشركة كانت قد قدرت القيمة الصافية لبقايا الذهب الموجودة في منجم "مَهدْ الذهب" باثنين مليون جنيه إسترليني، وكانت تسعى إلى أن تجعل حقوق التنقيب تشمل مناطق خارج حدود امتيازها، دون مقابل مالي إضافي. كان هذا في حد ذاته إشارة مُبشرة، بينما كان من الواضح أن الحكومة سوف تعطي الأفضلية لأية مؤسسة مستعدة للدفع مقابل إعطاء ميزة البحث وراء تلك الحدود. وإن لديها ـ بشكل طبيعي جداً ـ مطالب أخرى لتطالب بها.

كتبتُ له: «انني أتحدث تقريبيّاً (بالإضافة إلى الدفعة الأولية لـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لامتياز تعدين الذهب) فإن الشروط ـ وفقاً للتشابه الجزئي مع امتياز توتشل ـ سوف تشتمل على التالي :

(أ): أن تحصل الحكومة على ١٠٪ من الذهب النَقي المُعَد للتصدير.

(ب): أن تحصل الحكومة على ٢٠٪ من حصة الأسهم في الشركة مجاناً.

(ج): أن تدفع الشركة ١٥٪ (مقارنة بـ ٢٥٪ العادية) رسوماً جمركية على كل وارداتها إليها.

(د) أن تكون مدة حق الامتياز ٧٥ سنة، تؤول عند نهايتها جميع المصانع، والمباني... إلخ للحكومة مجاناً. والـ ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني الأخرى تكون

لحق امتياز مشابه عن النفط، مقصوراً على منطقة الساحل الغربي لمحافظتي الحجاز وعسير شاملة لجزر فرسان. ويكون الريع بمعدل ٤ شلنات ذهب عن طن النفط الخام المُصدَّر، كما هو الحال في امتياز الأحساء، والحكومة سوف تطالب بـ ١٥٪ من حصص أسهم المشروع. وسوف تنطبق كذلك الشروط (ج) و(د) السابقة. فيما يتعلق باحتمالات وجود النفط في هذه المنطقة، أخشى جداً أن أكون في حالة من الجهل التام ولا أستطيع أن أقدم لك أية معلومات في هذا الشأن. إجمالاً (فيما بيني وبينك) أشُك إن كانت الاحتمالات مُبشرة، ولكن يمكنك الحصول على حق الامتياز بالشروط الموضحة آنفاً إن كنت ترغب فيه... لقد قمتُ بدوري حتى الآن، ولقد دهشتُ نوعاً ما من عدم وجود أية عقبة خطيرة في طريقي ما عدا نشاطات (نقابة التعدين العربية السعودية). يمكنك أن تحكم على رأيهم بشأن احتمالات تعدين الذهب هنا بحقيقة أن لديهم حتى الآن هيئة موظفين من ٢٥ أوربياً في هذه البلاد، وأنهم يوظفون أكثر من ألف رجل لأعمالهم المختلفة».

لقد كنت حتى هذه اللحظة (لأكثر من أربعة أشهر) أعمل لصالح السيد كيو دون أدنى تلميح من جانبه بأن خدماتي كانت ذات فائدة له ولأصدقائه، الذين لم أكن أعلم عن هويتهم أي شيء على الإطلاق، ولكنني أعتقد بأنه قد حان الوقت ـ خاصة أن إمكان ترتيب الحصول على امتياز أصبح مؤكداً ـ أن أجري بعض التحريات حول موضوع وضعي الشخصي في الأمر. إن تجربتي مع (شركة مدين) تجعل من المستحسن اتخاذ مثل هذه الخطوة، ما دامت شركتي الخاصة، الشرقية، ليس لها أية علاقة بالأمر. لذلك في رسالة بعثت بها تقريباً في هذا الوقت، بينت للسيد كيو أن الجانب الشخصي للموضوع يتطلبُ توضيحاً. فكتبت قائلاً «أعتقد أنك تتفقُ معي في الرأي بأنني بوصفي المُقَدّم

والمفُاوض لحق الامتياز أستحق بعض المكافأة. وأعتقد أن هذه المكافأة يجب أن تكون دفعة نقدية جزئية عند تسوية المسائل والجزء الآخر في شكل أسهم في الشركات التي سيتم تأسيسها. إنني سأكون مُمْتنّاً للغاية إذا ما وضعت هذه المسألة في الحسبان وإعلامي بوجهات نظركم». جاء الرد على هذه الرسالة بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٦م: «فيما يتعلقُ بمكافأتك الشخصية، فإنني بالتأكيد أرى أنه يجب أن تتم حمايتك بالصورة السليمة، وإننا نستطيع بلا شك أن نسوّي هذه المسألة فيما بيننا عندما أحضر إلى السعودية، حيث إنني من المحتمل أن أضطر لذلك. في هذه الأثناء يمكنك أن تُطمْئن الحكومة بأننا قادرون بصورة جيدة للتعامل مع الأمر». هذه الجملة الأخيرة كانت تشير ـ دون شك ـ إلى فقرة في رسالة سابقة مني كتبت فيها قائلاً: «أكون مُمْتنّاً إذا أبرقت إليّ مؤكداً بشكل قاطع بأن المبالغ التي ذكرتها لك سوف تكون وشيكة الإحضار في حالة منح الامتياز. إنك تعلم أن هذا أمرٌ ذو أهمية كبيرة. يُمكنك الانسحاب الآن، ونستطيع أن نلغي الأمر، ولكن إذا دَخلتُ في مفاوضات معتمداً على تأكيداتك فإنني سأكون في وضع صعب وحرج للغاية مع الحكومة إذا فشلت أنت وأصدقاؤك في أخذ الامتياز». واقترحتُ بأن يتم فتح اعتماد في أحد البنوك لدفع المبالغ عند استلام حقوق الامتياز الموقعة والمصدقة.

في تلك الأثناء كانت الشائعات تسري في لندن عن نشاطات الباحثين عن حقوق الامتياز في المملكة العربية السعودية، وتسلمتُ عدداً من الرسائل والبرقيات من السيد كيو تطالب بتأكيدات بأن كل شيء لا يزال على مايرام؛ لقراره زيارة جدة ليحسم الصفقة. أبرقت له بشكل مُختصَر: " كل شيء على ما يُرام رهناً بشروطي التي أوضحتها في رسالتي بتاريخ ٢٨ ديسمبر " (الذي تمت الإشارة إليها أعلاه بالتفصيل الدقيق).

وصل السيد كيو إلى جدة ضيفاً عليّ في ٢٢ مارس، ووجد أن كل شيء جاهز لعقد الاتفاقية رسميّاً. بعد إجراء مقابلات مع وزير المالية لمناقشة التفاصيل المختلفة، استطاع في يوم ٢٤ مارس أن يُبرِق الشروط المعروضة من قبل الحكومة الخاصة بامتياز التنقيب عن النفط. في يوم ٢٦ مارس بعد تسلمه برقية مُختصرة غير مَمْهُورة بتوقيع، أعلمني كتابة بما يأتي: «إنني مفوض بقبول العرض المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية لامتياز نِفطي، كما هو محدد في الاتفاقية المُصَاغة وفقاً للشروط التالية:

دفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ جينه إسترليني نقداً، كما هو محدد في الاتفاقية أعلاه، ومبلغ ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويّاً لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى الريع والإيجارات المحددة في الاتفاقية. إن المبلغ المحدد بـ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني المذكور أعلاه يستحق الدفع خلال ستين يوماً من تاريخ المُصادقة المشتركة على الاتفاقية من قبل الملك والحكومة، ومجلس إدارة الشركة وعند استلام المرسوم الملكي. لذلك، هل تتكرم بترتيب عملية التوقيع المشترك على الاتفاقية اللازمة والملحق؟.

تسلم السيد كيو بعد ذلك برقية توضيحية طويلة غير موقعة من لندن بتاريخ ٢٩ مارس تقول ما يلي:

«امتياز التنقيب عن النفط. مجموعة بريطانية قوية في اجتماع خاص لمجلس الإدارة يوم الجمعة وافقت على أخذ امتياز النفط بالشروط الواردة في برقيتك يوم ٢٤ مارس، التي كانت ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني نقداً، و٥٠٠٠ جنيه إسترليني سنويّاً لمدة خمس سنوات، وأربعة شلنات عن الطن كريع. عرضوا أيضاً دفع ٥٠٠٠ جنيه كأقل ريع مضمون سنويّاً بعد نهاية خمس السنوات

الأولى، وهي إضافة وزيادة على الدفعات المُطالب بها. والآن فإنك تطالب بـ ١٥٪ من الأسهم أيضاً، وهذا مستحيل، حيث إن شركتهم البريطانية الحالية التي تمتلك مصالح كبيرة هي التي سوف تستثمر الامتياز، وليست شركة جديدة. إن إنفاقاً هائلاً بواسطة المجموعة سوف يكون ضرورياً: من المحتمل ثلاثة ملايين قبل أن يتم إنتاج النفط، هذا إن كان هناك نفط. نفقات الاستثمار سوف تجلبُ فوائد عظيمة للبلاد. يُرجى باحترام التشديد على هذه النقاط مع الملك والحكومة. كما أوضحت المجموعة استعدادها لأخذ امتياز التنقيب عن النفط وفقاً للشروط الموضحة في برقيتكم بتاريخ ٢٤، بشرط قبول الملك للشروط المعتادة الخاصة بتشغيل الامتياز والمشمولة في مسودة الاتفاقية. هذه المسودة تم إرسالها إليكم بالبريد الجوي في يوم الأربعاء. إنها تشتمل على ريع مضمون لا يقل عن خمسة آلاف جنيه سنوياً بعد انتهاء فترة خمس السنوات الأولى، وهو إضافة للدفعات المالية التي طَالبَ بها الملك. للحصول على قبول شركة المجموعة المذكورة أعلاه يجب توقيع هذه المسودة دون أي تغيير جوهري. أبْرق في أقرب وقت ممكن حال استلام المسودة عما إذا كان الملك يَقبَلُ العرض. ابذل جهداً للحصول على أربعة شلنات ريعاً للطن قابل للدفع بالإسترليني».

برقية قصيرة ثانية غير موقعه بالتاريخ نفسه تسلمها السيد «كيو» للتوضيح، وكانت كالتالي:

«شخصي. إذا كان من الضروري، ارفع الريع إلى خمسة شلنات إسترلينية. أوضح فترة الامتياز. شروط امتياز التنقيب عن الذهب مناسبة إذا تم السماح بفترة اثنا عشر شهراً لدفع الخمسة والأربعين ألفاً». بعد بضعة أيام وصلت برقية أخرى تبين إرسال مسودَة الاتفاقية مع ملخص مُختصر لتفاصيل

الدفعات المالية التي أوضحت بجلاء أن المبلغ المضمون بعد خمس السنوات الأولى لم يكن إلا بديلاً عن نسبة الـ ١٥٪ من أسهم الشركة الذي تطالب به الحكومة. إضافة إلى ذلك اقترحت البرقية بأن يتم دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترليني عند الموافقة على الاتفاقية والـ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عند الاستلام الفعلي لحق الامتياز. و في الوقت نفسه تقريباً عَرَض عليّ السيد نجيب صالحة نائب وزير المالية برقية من شركة لمجموعة محامين في لندن هم : السادة (ويدليك وشركاؤهم)، هذا نصها :

"إن موكلينا قد وجّهُونا بإعلامكم بأنهم سيقومون بدفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني للبنك الأهلي المصري في لندن لحساب المملكة العربية السعودية في الوقت ذاته الذي يُسلم فيه البنك لهم اتفاقية النفط الموقعة من قبل جلالته. الاتفاقية التي تم إرسالها بالبريد في الأول من أبريل يجب التوقيع عليها دون تغيير جوهري، مانحة حق الامتياز باسم (السيد كيو). يمكن أن يتم الدفع خلال خمسة عشر يوماً وفقاً لما ورد أعلاه".

في تلك الأثناء كانت التعقيدات تتراكم، حيث وصل إلى جدة رجل أعمال سوري معروف، يدعى عبدالغني إدلبي، مدعياً بأن لديه تفويضاً قانونيّاً للتفاوض نيابة عن شركة (امتيازات النفط المحدودة) وهي فرع لشركة بترول العراق (شركة النفط التركية القديمة). لقد عرض ١٦,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهبي بدل إيجار لمدة أربع سنوات مقدماً، بشرط الحصول على فترة سنتين دون أي التزام جاد، حيث تتعهد شركته بعدها بمباشرة الحفر في مكانين على الأقل. لكن الحكومة كانت تطالب بدفعة أولية تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عند التوقيع أو المصادقة على الامتياز، وأنه قد أبرق لتلقي التعليمات في هذا الشأن. إضافة إلى ذلك، وفي استجابة لإبلاغ رسمي عن هذه النشاطات

بواسطة وزير المالية، تقدم السيد دبليو. جيه. لينَهان الموظف في (شركة كاليفورنيا أرابين إستاندرد أويل) في ٢٩ مارس بأول رفض لامتياز النفط في المنطقة الغربية حسب تلك (البنود والشروط التي يتم عرضها ربما بُحسن نية من قبل الآخرين)، إذا كانت الحكومة راغبة بقبول هذه العروض. بسبب دوري في المفاوضات التي أدت إلى حصول هذه الشركة على امتيازها الشامل للتنقيب في شرق المملكة العربية السعودية، فإنني مازلت مرتبطاً بنوع من الالتزام تجاه مصالحها من خلال عقد قائم بيني وبينها يقوم على قاعدة الدفع مقابل ما أقوم به من جهود؛ وبالطبع التزمتُ بإعلام مندوبي الشركة بالكامل عن جميع أوجه التطورات في غرب البلاد. وبشكل خاص، بالإضافة إلى السيد لينَهان الذي كان في جدة، كنتُ في مُراسلات مُنتظمة مع السيد لويد هاملتون الذي كان قد أجرى مفاوضات المنطقة الشرقية، والذي كان في حينه يُمثل الشركة في لندن.

لقد كان هاملتون مُدركاً لطمُوحات السيد كيو و جماعته، فقام بإجراء التحقيقات في لندن عنهم، بدون (أن يحصل على أية معلومات ذات أهمية)، ولكنه سيكون مهتمّاً بأية مقترحات من المحتمل أن يُقدمها السيد كيو للحكومة السعودية. في ذات الوقت (فبراير ١٩٣٦م) أوضح بأن (شركة كاليفورنيا أرابين ستاندرد أويل كومباني) منهمكة جداً بالتركيز على أعمال التنقيب والحفر في الأحساء وأن الشركة ـ في الوقت الحاضر ـ تحبذ أن تترك جانباً مسألة تنقيب أو استغلال مناطق أخرى مُتاحة مثل جزر فرسان، وساحل عسير. ومع ذلك، إن كان لابد من تقديم عروض محددة للحكومة، فإن الشركة تأمل بأن يتم منحها الفرصة للتفكير بالأمر».

كتبت له في ٤ أبريل عندما أصبح الموقف أكثر وضوحاً مع وصول السيد كيو و التطورات اللاحقة قائلاً:

«في ٢٢ مارس وصل السيد كيو ليقيم معنا؛ وفي اليوم التالي كان لي حديث طويل معه، وكنتيجة لذلك الحديث اقتنعتُ تماماً بأنه لا يمتلك أي تفويض أو وكالة قانونية من أية شركة أو نقابة ليفاوض على أي امتياز. قمت بإرسال نسخة من رسالة كانت معه مُرسلةٌ من قبل أصدقائنا القدامى (إكس وواي) إلى السيد لينَهان لأوُضْحَ بأنه ـ فيما يتعلق بالنفط ـ لا يوجد أي شيء خلف (السيد كيو) ليستند إليه أكثر من استعدادهم لمحاولة شراء أي امتياز يمكن أن يكون قادراً على الحصول عليه بنفسه. بالطبع فإنه لن يحصُل على أي امتياز في هذا الوضع؛ وسيطلب منه عبدالله السليمان، الذي سيقابله اليُوم، دفعَ مبلغ كبير مقدماً ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) جنيه إسترليني هو المبلغ المقترح: ويعد هذا المبلغ جزءاً من الدفعات الأولية لمبلغ الـ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عن كل حق امتياز الذي يمكن أن يتحقق فيما بعد. وبما أنه يعمل لمصلحته الخاصة، فإنه لن يستطيع الموافقة على هذا الشرط، أو أن يدفع أي مبلغ. من المحتمل أنه سوف يُغادر قريباً، حيث إنني قد أخبرته مسبقاً بأنه لا طائل من إضاعة وقته ووقتنا، مالم يكن قادراً بالفعل أن يخرج المال. إنني لا أفهم كيف يمكنه التفكير في جدوى قطع كل هذه المسافة (وعلى نفقته الخاصة كما هو واضح) ليعرض القليل جداً الذي لا يناسب مجهوده». وبالمناسبة، كتبت هذه الرسالة يوم ٢٥ مارس، ولكن لم يكتمل أو يوضع بالبريد حتى يوم ٤ أبريل حيث أضفْتُ: «إن السيد كيو لا يزال هنا متشبثاً بالأمل، بينما السيد إدلبي يتفاوض بنشاط».

إن القارئ سوف يُدرك مما تقدم ـ على أي حال ـ أن السيد كيو قد تسلم بالفعل عروضاً لامتيازين بشروط أفضل مما توقعت، بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لكل امتياز، و ليست مستحقة الدفع جُملةً واحدة بل على أقساط، وأن هذه العروض قد تم قبولها بواسطة أصدقائه في وطنه ببرقيات غير موقعة،

من المفترض أنها من السادة إكس و واي. مع ذلك فإن الأمور بدأت تطول. لقد طلب وزير المالية، في يوم ١٠ أبريل، من السيد كيو «أن يودع الأموال المطلوبة فوراً في البنك، لتدفع لأمر جلالته لدى استلام برقية شخصية منه تشير إلى أن الاتفاقية قد تم توقيعها». لقد كان الوزير غير مستعد لفتح المفاوضات حول مسودة الاتفاقية (التي لم تتسلم بعد) إلا بعد استلام إشعار برقي من البنك يفيد بإيداع المبلغ. عند نقلي لهذه المعلومات إلى السيد لينَهان اقترحت بأنه ما دام لا يبدو أن الأمر ذا طبيعة عاجلة فإن شركته يجب جدياً «أن تفكر في المدى الذي سوف يذهبون اليه في ظل ظروف مُعينة». لقد كان الأمر بالفعل طلباً للنصيحة منه ولكنه رد برسالة إلَيّ قائلاً: «إن موقفي هو أنني لا أستطيع أن أقدم أية نصيحة مهما كان نوعها... و لا يسعني إلا الشعور بأن الموضوع برُمته قد مات، وأنه شيء من الماضي».

لقد تبين وبشكل مؤكد أنه ليس مخطئاً إلى حد بعيد. وفي هذه الأثناء كتبتُ يوم ٦ أبريل إلى السيد كيو ما يلي:

«في ضوء محادثتنا بالأمس، أعتقد أنه من المستحسن أن نقوم بإفراغ جوهرها كتابة لدرء أي سوء فهم بيننا في المستقبل. يبدو أنك قد قدمْتَ إلى هنا بدون وكالة قانونية لتفاوض نيابة عن أية مجموعة مسؤولة في الوطن. إنك تبدو غير موافق للقيام بأي إيداع نقدي، كما تم اقتراحه، لتُثبتَ جدّية مطلبك، كما أنك لم تُقدم أي ضمان فعّال لمقدرتك بتنفيذ أي شروط يمكن أن تُوقّع عليها. إنك سترى بكل تأكيد أن الحكومة لا يمكن أن تبدأ مفاوضات جادة معك في مثل هذه الأحوال. لقد توصلت شخصيّاً بكل أسف إلى نتيجة أنك لست في وضع للقيام بالمشروع الذي قَدمْتَ إلى هنا من أجله. وكما أوضحت لك بالأمس، فإنني أشعر بأنني لا أستطيع أن أتعاون معك إلى أبعد من هذا بعد

الآن، حتى تقوم بتصحيح الأمور بعض الشيء. وحسب ما أرى الأشياء فإن الخيارات أمامك هي ما يلي:

(أ): أن تعود إلى الوطن فوراً لتُصلحَ الأمور بصورة سليمة مع مَنْ يقف خَلْفَك في هذا المشروع، وأن تعود بوكالة قانونية لتفاوض مَدْعُوماً بإيداع مرهون.

(ب): لتُبَرْهن سُلطَتك بإلزام أصدقائك بإيداع المبلغ الخاص بامتياز التعدين عن الذهب أولاً الذي هناك موافقة على شروطه بشكل أو آخر، والذي يُمكن أن يُنجز في الحال في غياب المنافسة الفعّالة في هذا الوقت.

(ج): أو شراء حق الخيار الفوري لأي أو كلا الامتيازين لنَقل، لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر بعد دفع ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني عن كل امتياز للحكومة، هذه المبالغ سوف تكون غير قابلة للاسترداد، ولكن سوف تُعدُّ جزءاً من قيمة الامتيازين، إذا تحقق أيّاً منهما. و إذا كنت ترغب في تعاوني معك في هذا الأمر إلى أبعد من هذا الحد، فإنني أجد نفسي مجبراً على الإصرار بتسوية مطلبي بمعاملة معقولة وبصورة واضحة.

وبما أنه يبدو أنكَ تجد صعوبة في اتخاذ قرار على شكل هذه المعاملة، فإنني أقترح مساعدتكم بعبارة صريحة تامة عن الحد الأدنى لمطالبي، التي هي:

(أ) دفع مبلغ ١٠٠٠ (ألف) جنيه إسترليني على الفور في حسابي ببنك لويدز، ٦ شارع بال مول، لندن: وعلى الفور تعني في أي وقت قبل الأحد القادم، وهو اليوم الذي يمكن أن تستلم مسوّدة الاتفاقية التي تم وضعها بالبريد الجوي في الأول من أبريل. هذه الدفعة تغطي خدماتي الماضية واللاحقة حتى وقت توقيع أيٍّ من الامتيازين.

(ب) إذا ما رغبت، عند توقيع أحد الامتيازين، الاستمرار في المفاوضات بشأن الامتياز الآخر، تدفع ٥٠٠ (خمس مئة) جنيه إسترليني نظير خدماتي اللاحقة فيما يتصلُ بالمفاوضات اللازمة.

(ج) الالتزام بدفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترليني فيما يتعلق بكل من الامتيازين خلال عشرة أيام من التوقيع عليهما في جدة.

(د) تعييني في وظيفة استشارية أو منصب مدير محلي بمرتب قدره ١٠٠٠ جنيه إسترليني في العام مادام مقر أعمالي الفعلية هو المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر: وعند التقاعد، يتم تعييني عضواً في مجلس إدارة الشركة في الوطن بمرتب مساوٍ لمرتبات المديرين الآخرين، أو لأعلى راتب مدفوع لمدير، إن كانت رواتبهم تختلف في مقدارها. كما أنه من المفهوم بالطبع بأنني سأكون في حرية للاحتفاظ بمصالحي التجارية والسياسية والأدبية، وأن أحصل على مصالح أخرى دون الإضرار بالتزاماتي تجاه شركتكم -على كل حال- أخشى أنني لابد أن أصر على الدفعة المالية المذكورة أولاً في (أ)، وإذا ما كانت الخسارة المحتملة لمبلغ ضئيل تُعدُّ أمراً خطيراً لأصدقائك، فإن ذلك يزيد من اقتناعي بأن المشروع يستحق بالكاد المتابعة اللاحقة. فضلاً عن ذلك، فإنني مُقتنع بأنني قد استحقيت ذلك المبلغ مسبقاً، للترتيبات التي قمت بها لكي أسوّي كل شيء في خطوط عريضة قبل وصولك. ويمكنني أن أضيف بأن الجزء القيم، الذي هو الأقل، من خدماتي لكم، هو النصيحة التي قدمتها بالمجان وهي ضد مصلحتي في النهاية، لتركزوا على الذهب (والنقل البري) وأن تسقطوا النفط من اعتباركم. إنني أثقُ بأنك، بعد اعتبار ما ورد أعلاه، سوف تتخذ الخطوات اللازمة دون تأخير لوضع الأمور في نصابها الصحيح،

حتى يمكننا المُضي بيسر وسهولة للعمل الذي بين أيدينا. وإلا فإنني أعتقد أن أفضل مسار لك هو أن تتبنى الخيار المقترح في (أ) سابقاً، بينما لا يزال هناك متسعٌ من الوقت للحاق بالركب».

جاء الردُ على هذا التحدي في برقية لمحام يوم ٩ أبريل، وكان سريعاً أكثر منه مُرضياً: «إن موكلينا قد أصدروا تعليماتهم لنا بأن نخطرك بأنهم يؤكدون ضمان (السيد كيو) بالدفع لك مبلغ ٧٠٠٠ جنيه إسترليني نقداً، حال إرسال الوثائق بالبريد، وإعادتها للبنك الأهلي المصري، موقعة من الملك دون تغيير جوهري، وتسليمها مقابل دفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني. يُمكن أن يتم هذا خلال خمسة عشر يوماً». اعتبرت أن البرقية تشير إلى امتياز التنقيب عن النفط؛ وفي ١٤ أبريل تلقيتُ الرسالة التالية من السيد كيو شخصيّاً: «لقد استلمتُ للتو برقية جوابية للاتصالات البرقية الصادرة مني، وأستطيع أن أعطيك ضماناً بأن مبلغ ١١,٥٠٠ جنيه إسترليني سيدفع لك عند اكتمال اتفاقيات امتياز التنقيب عن النفط والذهب. آملاً أن يكون هذا مُرضياً لك، وأنه الآن يمكننا المُضي في يسر وسهولة للعمل الذي بين أيدينا ويمكنك عَدّ هذه الرسالة بمثابة تعهُد بدفع المبلغ أعلاه عندما يتم التوصل إلى الاتفاقية والمصادقة عليها». إن مقدار المبلغ المذكور يشمل كما يتضحُ مطالبتي لدفعتين من ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، زائداً ١٠٠٠ جنيه إسترليني، زائداً ٥٠٠ جنيه إسترليني، نظير خدماتي التي أقوم بتقديمها. ولكن كان من الصعب وضع أية ثقة في من لا يثق بدفع مبلغ رمزي قدره ١,٠٠٠ جنيه إسترليني نقداً، خاصة عندما أعلمني السيد كيو في رسالة ثانية بالتاريخ نفسه: «لقد بذلتُ جهداً لتأمين دفعة أولية، ولكن مجموعتي غير موافقين على هكذا دفعة إلى أن يكون المشروع قد اكتمل. من ناحية أخرى فإنني مُخوّل بأن أضمن لك دفعة بمبلغ

٧,٠٠٠ جنيه إسترليني عند اكتمال اتفاقية التنقيب عن النفط. وإذا لم يحوز هذا الاقتراح على موافقتكم فإن السبيل الوحيد المفتوح أمامي هو الخيار (أ) كما أشرتم في رسالتكم» -أعني أن أعود إلى موطني-.

لم أقبل هذا العرض، وكان لديّ من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد أن السيد (كيو) كان يبحث عن عون في جهات أخرى، حيث كان يبدو بصورة منتظمة في صحبة السيد إدلبي منافسه المفترض. اعتقدت أنهم ربما كانوا يقومون بتجميع لمواردهم أو عطاءاتهم ؛ وفي يوم ١٣ أبريل عندما أخلَدت زوجتي إلى قيلولة الظهيرة، طلبتُ من السيد كيو بأن يكف عن عَدّ نفسه ضيفاً علينا، وقد كان كذلك لأكثر من ثلاثة أسابيع. لم يضيع أي وقت في المغادرة، واستأجر غرفة في الفندق المصري لبقية مدة إقامته التي لم تكن طويلة. أبلغت وزير المالية بالأمر في اليوم التالي وكنت مندهشاً حقّاً عندما أخبرني بأن السيد كيو والسيد إدلبى كانا قد قدما مسودتين متشابهتين لاتفاقيات وخرائط، وكان يعتقد بأنهما يُمثلان شركة (إيسترن آند جنرال) أصحاب امتياز الأحساء السابق المشهور، الذي يعمل له الآن الميجور فرانك هولمز في البحرين والساحل المتصالح(*). إن هذه المعلومات تؤكد كما يبدو المعلومات التي تلقيتها من السيد لويد هاملتون بعد ذلك بوقت قصير. حيث كتب إليّ في ٣٠ أبريل قائلاً: «إنه ليبدو أن مجموعات النفط العالمية المرتبطة بشركة النفط العراقية قد أسسوا شركة أخرى باسم (بتروليوم كونسشن ليمتد) (شركة امتيازات النفط المحدودة) من الواضح أنها تهدف إلى الحصول على أية اميتازات متاحة في مناطق الخليج والبحر الأحمر. إن الميجور هولمز صديقنا

(*) أي الإمارات التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة.

القديم يدعي أنه يمثل تلك المجموعة في الخليج، و كما هو واضح فإن السيد إدلبي يدعي الشيء نفسه في منطقة البحر الأحمر. ما هو غير واضح لي الدور- إذا كان هناك دور- لشركة إيسترن آند جنرال في هذه النشاطات. إننا نعرف أن السيد إدلبي كان في السابق، إن لم يكن في الوقت الحاضر، يمثلها. وربما أنه ما زال يمثل الشركة التي ربما لديها بالتالي بعض الترتيبات مع (شركة بترولیوم كونسشن المحدودة)، أو ربما يكون ممثلاً للشركة بصورة مباشرة في نشاطاته في جدة. لا أعلم عما إذا كانت مجموعة (إستاندرد أويل) مهتمة بما فيه الكفاية لتنافس على امتيازات إضافية في مناطق الخليج. . ولكنهم حريصون للغاية على معرفة المعلومات الكاملة عن نشاطات النفط في المنطقة بكاملها.

يقول هاملتون في الرسالة نفسها: «ربما تعلم بأن لدى السيد ستيفن لونغريك الآن وظيفة في (شركة بترولیوم كونسشن المحدودة) وأن مقر عمله في لندن كمدير عام على ما أعتقد. لقد أخبرني منذ وقت قصير أنه لا [السيد كيو] ولا السيد إدلبي يعملان لصالح (شركة بترولیوم كونسشن المحدودة)، ولكن كلاً منهما قد قيل له إنه إذا ما تمكن من الحصول على حق امتياز مُرض للشركة بطريقته الخاصة، فإنهم سوف يشترونه منه». إن النفط يجعل رفقاء سرير متناقضين! وهنا نجدهم جميعاً: (شركة النفط العراقية) وبنتها (شركة بترولیوم كونسشن المحدودة)؛ و(شركة إيسترن آند جنرال)، والميجورهولمز والسيد إدلبي والسيد كيو، جميعهم يتنافسون في دائرة مغلقة، ومستعدون لتحدي أحدهم الآخر. كانت شركة (مدْين المحدودة) الوحيدة المتغيبة من مجموعة مدينة لندن. في الوقت الراهن كنت قد اعتزلت كل التزامات الأعمال والمشاريع، مشغولاً في التحضير لرحلة استكشافية لمدة تسعة أشهر، لرسم خريطة الحدود اليمنية -

السعودية، ولاستكشاف شبوة، ولأكمل عبوري لشبه الجزيرة العربية من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي: وهو عمل بطولي، لا يزال حسب اعتقادي فريد، ما لم تكن ملكة سبأ قد قامت به في السنين الغابرة.

ولكن قبل أن أباشر هذه الرحلة كان لابد أن أتلقى الضربة النهائية من السيد كيو في رسالة منه بتاريخ ٣٠ أبريل عندما كان لا يزال في جدة: «هذا بمثابة إبلاغ رسمي لك، نظراً لأنك رفضت بشدة مساعدتي في أمر امتياز الذهب والنفط، كما أعلنت ذلك، وكذلك في مساء ١٤ أبريل ١٩٣٦م قلت إنك ستقوم بكل جهد ممكن لتعوق أية مفاوضات كان من المحتمل أن أجريها، فإن رسائلي لك بتاريخ ١٤أبريل ١٩٣٦م فيما يتعلق بمطالبتك بدفعة مالية مقدماً، التي لم تَرُد عليهما، تُعد بموجب هذا ملغية» كان ردي عليه بالفعل شفهيّاً، أعني، أنني لم أكن مستعدّاً للعمل لمصلحته على أساس من الوعود التي لا يمكنني أن أثق بها؛ وكان لذلك السبب أن طلبتُ منه مغادرة منزلنا. ما حدث بعد قطع علاقتنا لا علم لي به على الإطلاق، ولم أهتم لذلك، ولقد قابلته مرة واحدة فيما بعد في حفل كوكتيل في لندن، عندما حَسبتُه خطأ صديقاً قديماً ذا شهرة فارسية، وتحدثتُ معه طويلاً حول السياسة الفَارسية ! لابد أنه دُهش حقّاً لدماثتي، ولكن لا شيء يُماثل دهشتي عندما سألتني زوجتي بعد الحفل عَما كنت أقوله له!

فيما عدا ذلك فإن الصفعة الوحيدة التي نتجت عن تعارفنا القصير كانت في شكل رسالة تأنيب من عبدالله السليمان وزير المالية، الذي قدم لي نسخة من مجلة شعبية بريطانية خلال صيف عام ١٩٣٧م تحتوي على مقال ضد المملكة العربية السعودية بقلم السيد كيو، كتب لي (الوزير): «دون مناقشة للمقال، أعتقد أنه من الأفضل أن ألفت نظركم له، لأنك كنت أول من قَدم السيد كيو

لنا، وأوْصَيتَ عليه كإحدى الشخصيات البارزة في إنجلترا. والآن لو أن ما كتبه هو الحقيقة، أو كان له على الأقل بعضاً من الصحَة، لما اهتمينا كثيراً بتعليقاته. لكن كلَّ ما كتبه في هذا المقال أكاذيب وهُراء؛ وإنه لمن المستحيل لأي شخص يعرف هذه البلاد وملكها وحكومتها إلا أن يسخر على تلفيقها الواضح. إنك بالتأكيد سوف تتخذ الخطوات اللازمة لتَدحْض افتراءاتِ هذا الرجُل، إما في الصحافة أو بأية كيفية فعّالة أخرى». لا يوجد لديَّ سجل لأعرف عما إذا كنتُ قد اتخذتُ إجراءً بخصوص ما ورد في هذه الرسالة، و ربما كنتُ قد ارتأيتُ أنه من الأفضل معاملة هذه الإساءة بالصمْت المترفِّع. من الواضح أن الرجُل كان مغتاظاً لفشله في الحصول على الامتيازات، رغم أنني تعَجبتُ مراراً عما إذا كان مقدار الإزعاج الذي ناله لدى زيارته إلى جدة ربما لم تجلب له بعضاً من العزاء لخيبة أمله ومصاعبه. إن ذلك لا يُهم كثيراً.

لكننا الآن نقترب من نهاية الرواية، وبطل هذه النهاية كان السيد لونغريك نفسه، وروايته عن الموضوع لا يمكن بزّها. فبعد شرح نشوء شركة بترولیوم كونسشن المحدودة، التي أسستها في أواخر عام ١٩٣٥م وامتلكتها شركة نفط العراق بغرض تأسيس شركات فرعية للتعامل مع الامتيازات التي يتم الحصول عليها في مختلف بلدان المنطقة، يستمر لونغريك قائلاً:[٣٥] «متابعة لهذه السياسة، تقرر في أوائل عام ١٩٣٦م، التقدم بطلب لحقوق التنقيب في منطقة الحجاز، مع عسير على الساحل الشرقي للبحر الأحمر: وهذا الإقليم بالرغم من أن مُعظمه بركاني فقد عُرف بأنه محاط بشريط رفيع من الشعاب المرجانية في الأجزاء المواجهة للبحر». إن السيد لونغريك لا يخبرنا بأي شيء عن الخطوات

(35) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954).pp.114-5.

المبدئية التي اتخذت في هذا الاتجاه، ولا عن أي مخْلَب قط استخدم لجذب الكستناء من النار؛ لذلك ليس لدينا سبب يجعلنا نُعْزِي الفضل للسيد إدلبي، أو (شركة إيسترن آند جنرال)، وليس أقل من ذلك السيد كيو، بالقيام بأي دور في العملية ولتي أدت إلى قطف الامتياز، الذي تم التفاوض عليه وتوقيعه في حينه (بواسطة الكاتب الحالي أي السيد لونغريك نفسه) في الطائف في اليوم الأول من يوليو (١٩٣٦م) الذي يغطي لمدة ستين عاماً شريطاً يبلغ عمقه ١٠٠ كيلومتر مُمتداً من حدود شرق الأردن إلى اليمن، ولكن يستثني منطقة وسطى حول مكة والمدينة. وإذا قررت الشركة الحفر فعليها أن تبلغ الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ ذلك القرار بالأقسام التي ترى تركها من منطقة الامتياز، ويجب أن لا يقل ما تتخلى عنه الشركة عن ثلثي مجموع مساحة المنطقة، وفي نهاية خمس السنوات التالية تتخلى الشركة على الأقل عن نصف المساحة التي لا تزال تحت تصرفها، وأن الامتياز سوف يصبح باطلاً وملغيّاً إذا لم يتم اكتشاف النفط بصورة تجارية خلال عشر سنوات أخرى لاحقة. وتكون الشركة، التي بدأت بتأسيس (شركة بتروليوم ديفيلوبمنت لمتد - ويسترن أريبيا) - (شركة التطوير النفطي المحدودة -غرب المملكة العربية السعودية)، معفاة من جميع الضرائب، وكانت التزامات الاستكشاف والحفر معتدلة». حتى هذه اللحظة كانت الترتيبات تبدو جيدة أكثر مما ينبغي ليُعدُّ حقيقة، أو ربما قد بدأت الحكومة بتليين موقفها! ليس كذلك البتّة: كانت اللسّعَة في المؤخرة. ويستمر السيد لونغريك بالقول: «كان يجب القيام بتقديم دفعة أولية تبلغ ٣٥,٠٠٠ (خمسة وثلاثين ألف) جنيه ذهب، أو ما يعادلها بالجنيه الإسترليني، وإيجار سنوي لاستغلال آجل كان لابد أن يرتفع، إلى أن يتم اكتشاف النفط من ٧,٥٠٠ (سبعة آلاف وخمس مئة) إلى ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) جنيه ذهب. ومقادير قليلة من

الإنتاج المُكرر، و واحد في المئة من النفط الخام المُنتَجْ يلزم تسليمه سنوياً للحكومة». لقد كانت هذه حقّاً مطالب مُفرطة ؛ وأن قبولها من شركة فرعية (لشركة نفط العراق) في عام ١٩٣٦م يبدو في تناقض غريب مع عدم رغبة (شركة نفط العراق) نفسها في عام ١٩٣٣م في عرض أكثر من ١٠,٠٠٠ (عشرة آلافُ جنيه إنجليزى ذهبي) لامتياز المنطقة الشرقية، الذي يغطي ما يعرف الآن بواحد من أضخم حقول النفط في العالم. والغريب في الأمر أن السيد لونغريك كان هو الشخص المتحدث باسم الشركة في كلتا المناسبتين.

وتستمر رواية لونغريك: «تم اتخاذ خطوات مبكرة لتنفيذ الامتياز، وتم فتح مكتب للشركة في جدة، وتم إرسال مجموعتين من الجيولوجيين للعمل، واحدة لكل من المنطقتين الساحليتين خلال شتاء عام ١٩٣٦م - ١٩٣٧م. لم تكشف أبحاث أي من الفريقين، لسوء الحظ - عن أي أمل باحتمالات الحصول على النفط، والحُكم نفسه صَدَر من قبل فريق للمسح الجيولوجي كان قد تم الحصول له على إذن بصورة عاجلة من إمَام اليمن لاستكشاف شريط ساحلي في مملكته يمتدُ من الحُديدَة إلى اتجاه الشمال). إن النَزّ النفطي المعروف في جُزر فرسَان (حيث كانت شركة شل قد قامت بأعمال حفر منذ عشرة أعوام سابقة)، أوحَى - على أي حال - باستحسان إجراء البحث اللاحق في ذلك الأرخبيل، الذي يشمله امتياز الحجاز الحالي. لقد تم تنفيذ عمل لموسمين بواسطة فريق جيولوجي من شركة التطوير النفطي - غرب المملكة العربية السعودية في عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ و ١٩٣٨ - ١٩٣٩. تم إنشاء بناء متحرك وعائم مناسب، كما تم الاستغلال المناسب للموارد من عمالة بشرية ووسائل نقل (المراكب الشراعية، واللنشات، والجمال، . . . إلخ) الخاصة بتلك المجتمعات البدائية التي قليلاً ما زارها أحد. تم الحفر في الصميم لأعماق تتراوح من ٤٥٠ إلى ١,٦٠٠ قدم في

سبع عشرة بئراً منتشرة حول ثمانية من الجُزر. كما تم استخدام الوسائل الجيوفيزيائية السائدة في الوقت نفسه في الأراضي الداخلية المُحاذية لجازان لتقييم التكوين التحتي للأرض ولكن بنتائج مُثبطة، حيث لم يعثر على تكوين يُرجى منه تحت طبقة الملح القابعة في الأعماق. وأدى في النهاية الفشل في العثور على احتمالاتَ ذات أهمية في كل من الجُزر والأراضي الداخلية على حدٍّ سواء، إلى الحكم على «امتياز غرب المملكة العربية السعودية كامتياز لا قيمة له» وهنا نخلص مع الاستنتاج بأن المشروع قد هُجر، بالرغم من أن السيد لونغريك لا يخبرنا بالضبط متى تم ذلك، والكيفية التي تم بها التخلي عن المشروع. إن الجهود كافة التي امتدت عبر ثلاثين عاماً تقريباً للبحث وإيجاد النفط في غرب الجزيرة العربية ثبت حقّاً أنها «جهود ضائعة»؛ ويبدو أنه من غير المحتمل أن تتجدد الجهود، بالرغم من أن «الأمل ينبع على نحو سرمدي في الصدر البشري». ولكن كل شيء كان بلا فائدة.

لقد كان لي شخصيّاً اتصال عابر سريع مع المراحل الأخيرة لمشروع فرَسان. ففي أثناء فترة قيامي برسم خريطة للحدود اليمنية – السعودية كنتُ قد وصلتُ جازان في ١٤ ديسمبر ١٩٣٦م، وبعد بضعة أيام غادرتها ثانية لمَسْح القطاع الحدودي لتهَامَة. وعند عودتي إلى جازان بعد ثلاثة أسابيع (في ١١ يناير ١٩٣٧م) أَخبرني الأمير بأن اثنين من جيولوجيي شركة النفط كانا قد وصلا في اليوم السابق، وانطلقا في الصباح الباكر إلى جزُر فرسان بواسطة عَبَّارة حكومية. في يوم ١٤ غادرتُ مرة أخرى لاستكمال مَسحي للمنطقة الساحلية حول (الموسم)، التي حُجزْت فيها لمدة أربعة أيام نتيجة لإَصابتي بنوبة حُمى. وعندما علم حاكم خوبة بَحالتي أرسل رسولاً إلى جازان ليقول إنني أحتَضرُ فيما يبدو! ولكن أجَلي لم يَحنْ بعد، وبحلول اليوم الأول من فبراير كنتُ قَد عُدتُ إلى جازان، ليتبقى لديّ تسعة عشر يوماً فقط لكي أصل إلى مكة على

ظهور الحمير لأداء فريضة الحج(*). في صباح اليوم التالي كنت أسيرُ بمحاذاة الميناء لكي أستَحمّ في البحر عندما لاحظت اثنين من الأوربيين المُتسخين والملطخين بالوَحل ينزلان من مركب شراعي. لقد كانا الجيولوجيين اللذين كنت قد أُخبرت عنهما سابقاً: السيدان (بايك) و (والفورد) وكلاهما أمريكيّان، قد قدما حديثاً من العمل في الأرجنتين وفنزويلا. لقد كان واضحاً أنهما يشعُران بالإرهاق من الأحوال المناخية للجزيرة العربية، حيث كانا يعملان بجد من طلوع الشمس إلى غروبها يوميّاً لفترة من الزمن، ولم ينجيا من نوبات الملاريا. وفي طريق قدومهما من جدة إلى جازان كانا قد عبرا البلاد مستخدمين البوصلة، رغم أنه لم يكن معهما دليل لكي يخبرهما عن أسماء التلال والمعالم الأخرى على امتداد خط مَسيرتهما. وكما سبق أن ذكرت فقد غادرا جازان في يوم ١١ يناير بواسطة عَبّارة ووصلا عندئذ إلى جُزر فرسان للقيام بعملهما. ولكن في رحلة عودتهما كان القُبطان قد أخطأ وتوقفت العَبّارة عند جرف رَمْلي. وهكذا استنجدا بقارب ليُحْضرهما إلى جازان. لقد كانت جميع المعلومات التي جمعاها عن جيولوجية البلادَ ذات أهمية بالغة لي، بالرغم من أنهما وجدا أن احتمالات النفط في الجُزُر سلبية تماماً(٣٦). ومن المفترض أن تقريرهما هو الذي أثنى الشركة، رغم أن زيارة استكشاف ثانية للجُزُر كانت قد تمت خلال الموسم التالي، قبل أن يُفقد الأمل نهائيّاً. لا أعلم بأية محاولة لاحقة لإحياء الاهتمام في مجموعة جزر فرسان، ولكن حكومة المملكة العربية السعودية مع مبلغ الـ ٤٧,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهبي كان لديها سبب جيد للاقتناع بصفقتها. لقد انفجرت أخيراً فقاعة البحر الأحمر.

(*) عرف عن فيلبي أنه أسلم في تاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٩هـ الموافق ٧ أغسطس ١٩٣٠م وتسمى بـ(عبدالله فيلبي). وكان يؤدي الشعائر الإسلامية حتى وفاته: انظر (بعثة إلى نجد) للعثيمين ص٦٨.

(36) H.St.J.B.Philby, *Arabian Highlands* (1952),pp.479, 579.

obeikan.com

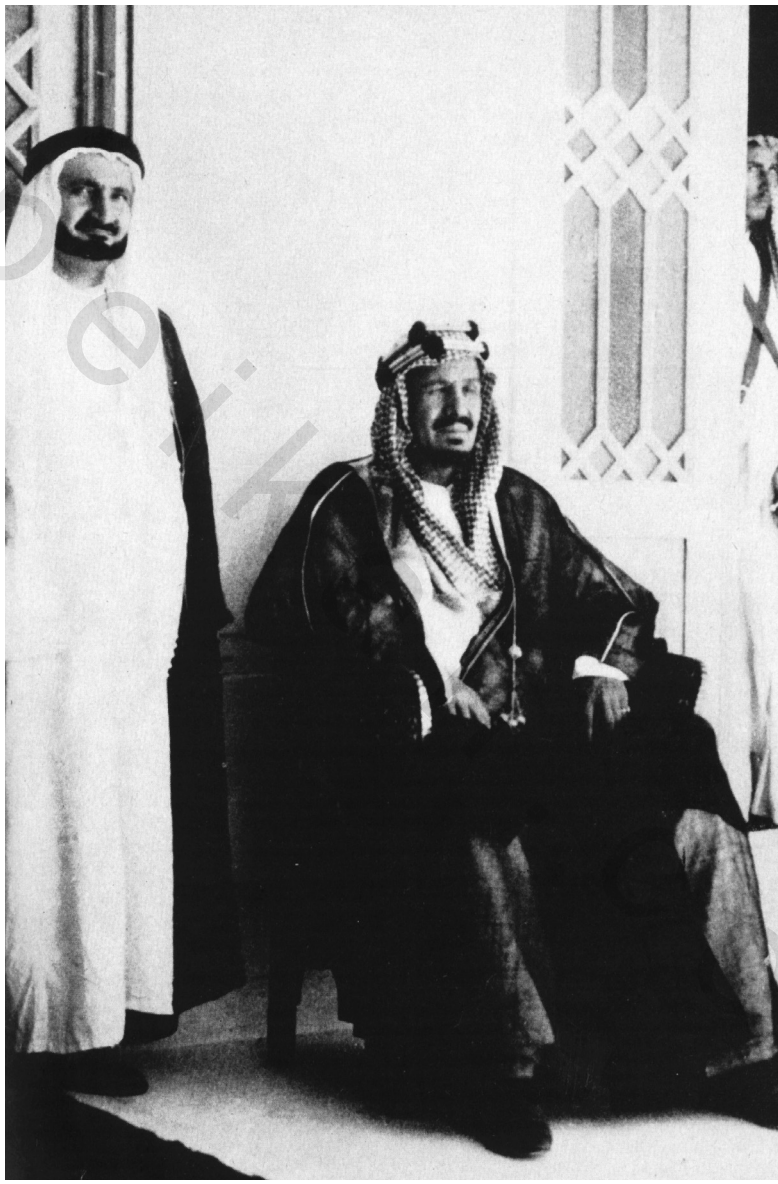

الملك عبدالعزيز آل سعود وأحد مستشاريه، يوسف ياسين، جدة، ١٩٣٧م.

لويد هاملتون مع وزير المالية عبدالله السليمان وهما يوقعان عقد امتياز التنقيب عن النفط في جدة في ٢٩ مايو ١٩٣٣ .

فيلبي مع لويد هاملتون

الشيخ عبدالله السليمان وزير المالية الموقع على عقد ارامكو، جدة ١٩٣٧م.

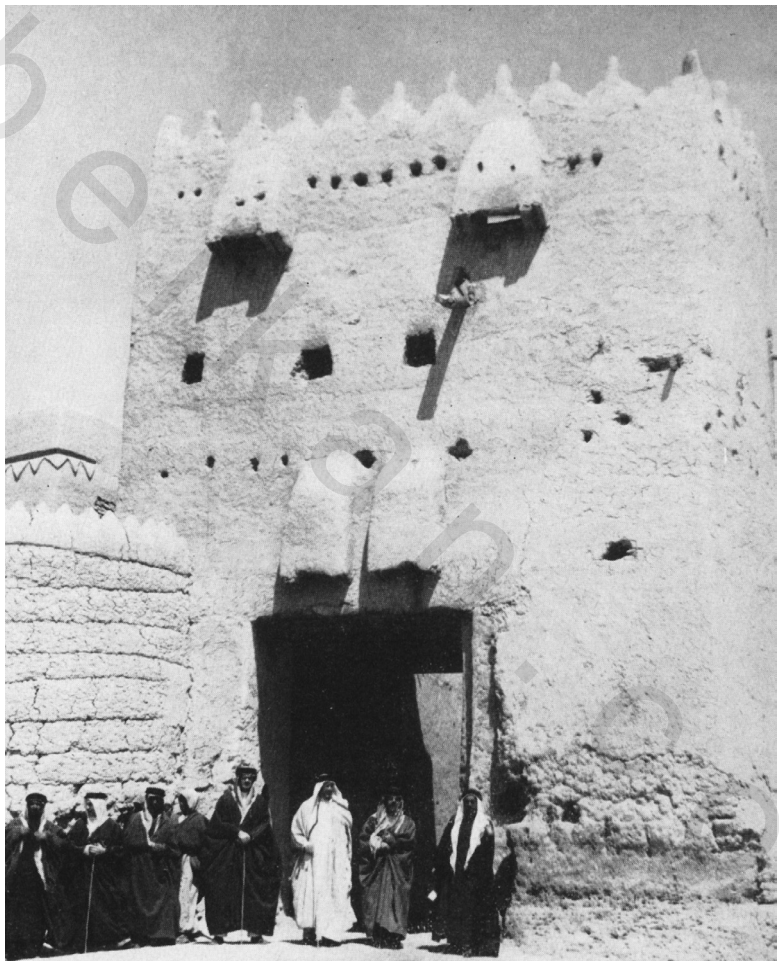

رجال النفط في الرياض ١٩٣٧م فلويد ميكر، وماكس ثورنبورغ، لويد هاملتون، وف. ديفزو ومحمد المانع.

ماكس ستاينكه، وس. ب. هنري، و ج. دبليوهوفر جيولوجيو النفط في شركة كاليفورنيا ستاندرد، في الجبيل، ١٩٣٥م.

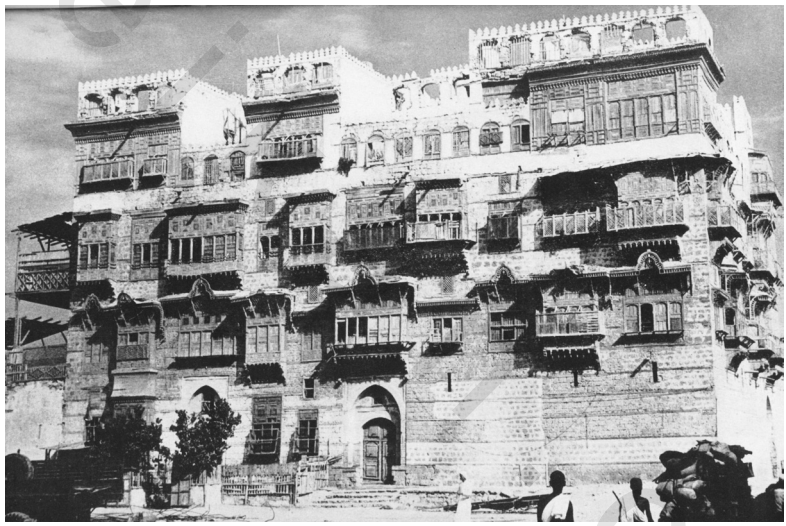

بيت البغدادي في جدة نموذج تقليدي للعمارة

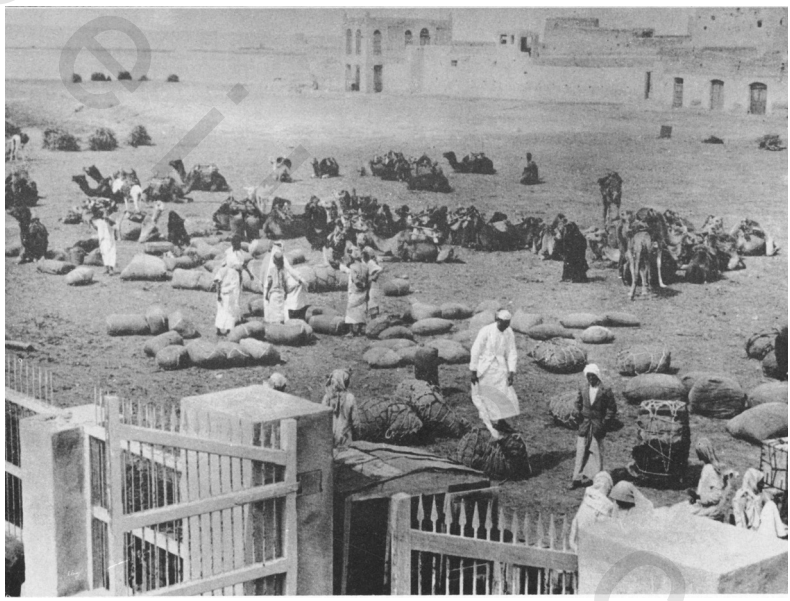

تنظيم القوافل في العقير، ١٩٣٤م.

رجال النفط في جدة، ١٩٣٧م، محمد المانع، وخُمَيِّس بن رمثان، وف. ديفز، وماكس ثور نبورغ، وماكس ستاينكه، وفلويد ميكر، ولويد هاملتون.

البيت الأمريكاني، ١٩٣٧م، منزل ومكتب وليم لينهان ممثل شركة أرامكو في جدة.

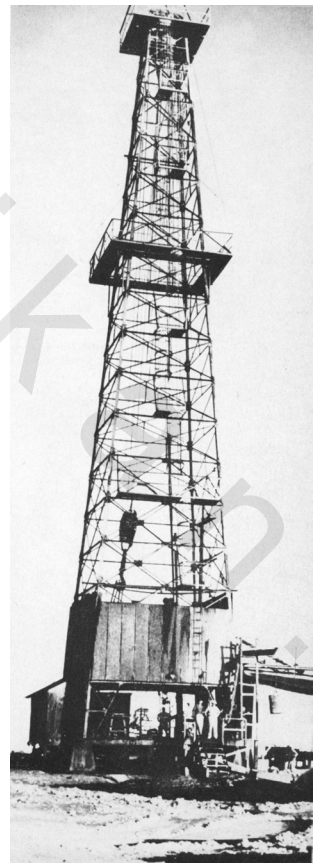

بئر الدمام رقم (١)

obeikan.com

ميجور فرانك هولمز